



PROVISIONAL

A/41/PV.17  
8 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

|            |                  |            |
|------------|------------------|------------|
| (بنغلاديش) | السيد شؤدي       | : الرئيس   |
| (سيراليون) | السيد كوروما     | : <u>م</u> |
|            | (نائب الرئيس)    |            |
| (موزامبيق) | السيد دوس سانتوس | : <u>م</u> |
|            | (نائب الرئيس)    |            |

- خطاب العقيد دنيس ساسو - نغيسو ، رئيس جمهورية الكونغو الشعبية

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد ماليي (البانيا)

السيد سافيتسيلا (تايلند)

السيد هاردينغ (جامايكا)

السيد آل ثاني (قطر)

السيد ماندونغو بولا نياني (زائير)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

86-64150/A ١٠٥١ض

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

خطاب العقيد دنيس ساسو - نغيسو ، رئيس جمهورية الكونغو الشعبية

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستستمع الجمعية العامة الآن

الى خطاب رئيس جمهورية الكونغو الشعبية .

اصطحب العقيد دنيس ساسو - نغيسو ، رئيس جمهورية الكونغو الشعبية ، الى

قاعة الجمعية العامة

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ،

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة العقيد دنيس ساسو - نغيسو رئيس جمهورية الكونغو الشعبية ، وأدعوه الى القاء خطابه أمام الجمعية .

الرئيس ساسو - نغيسو (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في

الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الافريقية ، التي عقدت في أديس أبابا في تموز/يوليه الماضي ، كلغني زملائي وأصدقائي بمهمة ضخمة هي : أن أتولى رئاسة منظمة الوحدة الافريقية وبهذه الصفة وباسم جمهورية الكونغو الشعبية ، أتكلم الآن أمام الجمعية .

ان المناسبة الخاصة التي أتاحها هذا المحفل في الأمم المتحدة تدفعني أولا أن أشيد اشادة خاصة بمنظمتنا العالمية التي تعد جهودها في خدمة البشرية وخاصة افريقيا بشكل ملموس ، عن الآمال التي تعقدها عليها شعوبنا .

أود ، أيضا ، أن أقدم لكم ، سيدي الرئيس ، تهانينا بمناسبة انتخابكم لتولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين . انني على قناعة من أنه بفضل خصالكم الشخصية وخبرتكم المهنية الفنية ، ستكفل أعمال الدورة بالنجاح والتوفيق . أؤكد لكم على المساندة الدائمة من افريقيا في اضطلاعكم بمسؤوليتكم الكبيرة .

وأود أن أعرب عن مشاعر الامتنان ، بالمثل ، لسلفكم الرئيس ، السفير دي بينيس الذي أدار بحصافة أعمال الدورة الاربعين للجمعية العامة .

أود ، أيضا ، أن أشيد اهادة بالغة بالأمين العام ، السيد بهريز دي كويبيار ، الذي تمكن خلال ولايته من أن يقوم بالتوفيق والتقريب ، وإدار المنظمة في مناخ يسوده ما سمي بازمة التعددية ، ولم يغفل قط ، في نفس الوقت ، اعطاء مشاكل افريقيا كل ما تستحقه من أهمية ولم يفته ادراك الحاجها .

اسمحوا لي أن أذكر بأن منظمة الوحدة الافريقية قد التزمت دوما وباخلاص بمثل الأمم المتحدة التي نؤيد دائما جهودها في تعزيز السلم والتنمية . وفي الحقيقة ، أن المثل العليا لكلتا المنظمتين يتداخل بعضها مع بعض الى حد معين . والدليل على ذلك هو التقدير البالغ ، الذي تشعر به الدول الافريقية ، للدور والاعمال التي تفضلع بها منظومة الأمم المتحدة .

وفي رأينا أن هذا العمل ، الذي غالبا ما ينفذ في ظروف صعبة ، يستحق الاهتمام الدائم من جانب جميع الدول ، التي يتعين عليها توفير الاعتمادات المالية للمنظمة العالمية حتى تتمكن من الاضطلاع بالكامل بالمهام المحددة في الميثاق . وتود المنظمة أن تفعل ذلك ، كما يشهد بذلك تقرير الأمين العام الممتاز ، لكن الشيء الوحيد الذي تفتقر اليه هو القدرة على أن تترجم الى أعمال ملموسة توافق الرأي الذي كثيرا ما يتم التوصل اليه بيننا .

وفي اطار نظام سياسي دولي يزداد تعقيدا ، وأحد سماته زيادة التأثيرات المتناقضة ، أصبح من الضروري أكثر من ذي قبل ، أن نؤكد على أن الأمم المتحدة أداة لا بديل لها لخدمة الانسان والشعوب والدول .

وفي مواجهة روح التدمير ولظلم وغريزة السيطرة وافكار الشعوب واستعبادها ، تشكل منظمة الأمم المتحدة انجازا سياسيا هاما يلقي بكل ثقله على ضواير الاجيال الحاضرة والمقبلة .

لقد وفرت الأمم المتحدة لدولنا الاعضاء هيكلا للتشاور توضع في اطاره حلول ايجابية للمشاكل العديدة التي تواجه شعوبنا ، في تجاوز للاختلافات البنيوية بين بلداننا وشعوبنا ولتباين مستوى تنميتها وخياراتها السياسية والاقتصادية . وتمكنت المنظمة العالمية ، سواء تعلق الامر بتناول مشاكل الامن الجماعي أو بالحوار بين البلدان الغنية والفقيرة أو الأزمة الاقتصادية والاجتماعية أو مشكلة السلم ونزع السلاح ، من حفز التأمل الرامي الى البحث عن نهج أفضل لمعالجة هذه المسائل ومن التحديد الواضح لمحاور العمل التي ترجمت اليوم الى مجموعة من التدابير يتعين علينا أن ننفذها بصورة فردية وجماعية .

ان منظومة الأمم المتحدة أصبحت منذ ٤١ عاما مؤسسة لا غنى عنها ونحن نتمنى لها أن تنجح وتتوطد . وفي عالم تقسمه العداوات المريرة ويغترق الى التضامن وتعوق فيه المصالح الوطنية الانانية التكافل البديهي بين الجميع ، كيف لا يحدونا أمل كبير في تعزيز الاطار الوحيد والمؤسسات الوحيدة التي يتجاوز فيها بشر ينتمون الى جميع الاقلاق والاطوار ليسخروا الخصائص التي ينفردون بها والمميزات التي يتميزون بها لاقامة ثم تعزيز الحوار الضروري بين الأمم والثقافات ؟

نعم ، يجب المحافظة على المنظمة ولذا يساورنا قلق بالغ ازاء أزمة التعددية . ان هذه الأزمة التي تمر بها المنظمة والتي كانت موضع تحليل متعمق من جانب الأمين العام في تقريره ومن جانب الفريق الدولي الحكومي للخبراء الثمانية عشر ، لا يمكن في رأينا اعتبارها مجرد أزمة مالية . فهي تتصل بفلسفة العلاقات الدولية لعصرنا وبدرجة المصادقية المعطاة للنظام المتعدد الاطراف الذي أنشئ بصبر وأناة منذ أربعين عاما . ولذا فاننا نقول نعم للإصلاح اذا كان يرمي الى تعزيز هذه الاداة القيّمة لأن الاختيار بين عالم توجد فيه منظمة الأمم المتحدة وعالم خال منها ،

يعني ببساطة الاختيار بين المستقبل والتضامن والتفاهم المتبادل والسلم من جهة ، وبين الماضي والريبة واستعمال القوة كوسيلة لتسوية الخلافات من جهة أخرى .

من الواضح أن التحسينات باتت ضرورية ومنشودة لتأمين المزيد من الترشيح وتحسين الفعالية وتحقيق تواؤم أفضل مع الاهداف النبيلة لميثاق سان فرانسيسكو . لكن التفسيرات الضرورية يجب ألا تعني التشكيك في وجود المنظمة ذاته .

فكيف يمكن تأمين السلم والامن الدوليين اللازمين لبقاء الامم ولتنمية الشعوب الاكثر فقرا ، اذا جرى الانتقاص من دور الامم المتحدة أو التقليل من صلاحياتها ؟

لقد أعلنّا في هذه القاعة سنة ١٩٨٦ السنة الدولية للسلم . وتعتبر هذه المبادرة بجلاء عما يسببه لنا تدهور المناخ الدولي من قلق عميق .

فقد أسهم وزع ترسانات حربية بعيدة المدى وبالفة الدقة في بعض أجزاء العالم ، في غرس الشك في عقل الانسان والقاء الروع في أذهان الشعوب المحبة للسلم والعدالة ، وجمّد بالتالي انطلاقة الامم المتحدة الى اقامة نظام للامن الجماعي .

ومع ذلك فان مما يبعث على الامل انشاء قنوات للتشاور بهدف اجراء حوار بقاء في العالم . وفي هذا الصدد ، فان المبادرات الشجاعة التي اتخذتها منظمة الامم المتحدة في شكل نداء لنزع السلاح العام والشامل جديرة بالثناء والتشجيع . كما يجدر أن نشجع الدولتين النوويتين الرئيسيتين وهما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية ، على مواصلة الحوار ذي الاهمية الحيوية للبشرية جمعاء .

ولهذا فاننا نوجه من هنا نداء رسميا الى الدولتين العظميين الرئيسيتين والى الدول المتوسطة لبذل جهد حقيقي وصادق بغية انجاح مفاوضات نزع السلاح . ونحن نرحب في هذا الصدد بالاتفاقات التي أبرمت مؤخرا في استوكهولم باعتبارها خطوة أولى نحو بناء الثقة المتبادلة بين الذين يتوقف عليهم بقاء البشرية .

غير أن السلم الذي تطمح اليه شعوب العالم بأسره ، لا يمكن أن يقتصر على مجرد غياب الحرب أو على الحوار بين الدول الكبرى . فالسلم يعني أيضا قدرة مجتمعاتنا واقتصاداتنا على أن تؤمن تلبية متزايدة للحاجات الاساسية لكل فرد .

ويترتب على ذلك أن البشرية لن تذوق طعم السلم العالمي والداثم الا عندما يتسنى لجميع سكان الكوكب أن ينتفعوا من مزايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعندما تستطيع كل الشعوب أن تقرر مصيرها بحرية ، وعندما نحطم داخل كل أمة من أمننا الخواجز الممطنة المتعلقة بالعنصر أو الدين أو بأي شكل آخر من أشكال التمييز .

وللأسف ، تعقد هذه الدورة في ظل أزمة اقتصادية وسياسية لا تدعو إلى أي قدر من التفاؤل - في المستقبل القريب على أقل تقدير . وتعود هذه الأزمة العامة ، وهي أزمة عميقة الجذور وبعيدة الاثر ، بضرر مؤسف على بلدان العالم الثالث ، ولاسيما الافريقية منها .

وتبين الدراسات الاخيرة التي أجرتها الأمم المتحدة للحالة الاجتماعية في العالم في عام ١٩٨٥ والاقتصاد العالمي في عام ١٩٨٦ أنه ، فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية ، أن هناك زيادة في الحماية وقلة في النقل الحقيقي للتكنولوجيا والموارد إلى البلدان النامية ، ووقفا للمفاوضات بين الشمال والجنوب وضغطا شديدا على أسعار المواد الأولية .

وتتجلى آثار هذه السياسات على بلدان العالم الثالث في تفاقم العجز في ميزان مدفوعاتها وزيادة في ديونها مما قرب أغلبية بلداننا إلى هاوية الإفلاس . وقد لاحظنا أيضا أنه منذ العقد الماضي الذي انتهى في عام ١٩٨٠ أجبر عدد متزايد من بلدان العالم الثالث على التفاوض مع مؤسسات دولية وإبرام اتفاقات أفضل في كثير من الأحيان إلى اتخاذ تدابير جذرية تشمل تخفيضا كبيرا أو متعددا لقيمة العملات ، واقتطاعات في الميزانية لا تحتل ، وإلغاء دعم المنتجات الاستهلاكية الشعبية ، وإزالة التدابير الحماية المتمثلة بالتجارة والمدفوعات الخارجية . وبإيجاز ، كانت هناك سلسلة من التدابير المؤلمة التي لم تحقق في كثير من الحالات نتيجة على المدى الطويل .

وفي كثير من الحالات كان لهذه الخطوات ، الرامية إلى إعادة التوازن الاقتصادي ، آثار اجتماعية خطيرة وأسفرت في بعض الأحيان عن نتائج سببت أضرارا كبيرة بأهداف التنمية الشاملة .

ومنذ أربعة شهور عقدت في مقر الأمم المتحدة دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . وكانت هذه هي المرة الاولى في تاريخ المنظمة التي تعقد فيها دورة للنظر في المشاكل الاقتصادية في منطقة بعينها . وكانت

أيضا المرة الاولى التي طرحت فيها القارة الافريقية رسميا مشكلاتها أمام المجتمع الدولي .

وقد سنحت لنا هذه الدورة الاستثنائية فرصة إجراء مناقشة مفصلة لحجم ونطاق الازمة الاقتصادية التي تحف بالقارة الافريقية . كما أنها أتاحت الفرصة لمناقشة الطرق المناسبة لمعالجة هذه الحالة . واعتمدت الدورة برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . ويرمز هذا القرار إلى التأييد السياسي الراسخ الذي يمنحه المجتمع الدولي لافريقيا كجزء من برنامج أولويات افريقيا للانتعاش الاقتصادي لفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ والتزامها بتحسين المناخ الاقتصادي الدولي بغية مساندة افريقيا في جهود التكيف والتنمية .

وأود أن أؤكد مرة أخرى أننا ، نحن شعوب افريقيا ، قد عقدنا العزم على اتخاذ كل الخطوات اللازمة ، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي ، من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي والنمو والتنمية في افريقيا والوصول إلى أهداف التنمية البعيدة الأجل المحددة في خطة عمل لاغوس .

لقد وافقت افريقيا على بذل كل هذه الجهود في الوقت الذي كان فيه المناخ الدولي غير مؤات وكان التعاون الدولي المتعدد الاطراف عند أدنى مستوى .

وفي الحقيقة ، نجمت خسائر كبيرة في أسواق منتجاتها الأساسية بسبب تدهور معدلات التبادل التجاري ، واضطرت إلى إنفاق ٥٠ في المائة من حصيله صادراتها لدفع فوائد ديونها ، في الوقت الذي كانت فيه معونة التنمية تتناقص ، وهكذا أصبحت افريقيا قارة نقل ملهي للموارد ، لأنها أصبحت ضحية اختلال متزايد ناجم عن استمرار وضع تجاري غير مؤات .

والتحدي الأكبر الذي يتعين مواجهته الآن هو تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المذكور أعلاه . لقد أشارت الدورة الاستثنائية باعتمادها برنامج العمل هذا توافقا في الآراء يبعث على الارتياح ، ولكن التأييد الجماعي الذي حظي به البرنامج لم يحبه بصورة مباشرة أي عرض محدد للتمويل . ولهذا من الواضح بجلاء أن على المجتمع الدولي

أن يبذل جهودا استثنائية إذا أراد تحريك برنامج العمل وتنفيذه . ويتعين على المجتمع الدولي بأسره والبلدان المانحة والمنظمات الدولية وغير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة العمل بطريقة متضافرة مع البلدان الأفريقية ، فرادى وجماعة ، بغية تعبئة الموارد الضرورية .

وبغية تسهيل متابعة تنفيذ تلك القرارات ، أنشأ مؤتمر رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية بالفعل لجنة توجيه دائمة . ومهمة هذه اللجنة هي صياغة الطرق والسبل العملية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل ، وذلك بالتشاور مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الجنسيات والأطراف أو الوكالات التمويلية .

وبالإضافة إلى اللجنة التوجيهية الحالية ، قررنا أن نوَفِّر آلية متابعة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي . إن القرارات التي تتخذ في إطار برنامج الأولويات يمكن بذلك أن تنفذ وتدمج في خطط التنمية وبرامج العمل التي تُعتمد على المعيار الوطني . وفي هذه المرحلة نود أن نناشد كل البلدان أن تنشئ آلية مماثلة بغية تسهيل توجيه المعونة اللازمة لتخليص افريقيا من كسادها الاقتصادي .

ومن المهم بالمثل أن يدرك المجتمع الدولي حقيقة الآثار السلبية لـديون افريقيا الخارجية ، لأن افريقيا ، بسبب الحالة الاقتصادية والمالية الحرجة السائدة فيها ، تستحق معاملة خاصة . ولهذا فإن مؤتمر القمة الثاني والعشرين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية قد كلّفني بمواصلة جهودي من أجل عقد مؤتمر دولي يعالج تلك المشكلة المشيرة للقلق بوجه خاص . وسنمُول مرة أخرى على تضامن المجتمع الدولي بأسره معنا .

وكما أكدت لتوي ، فإن الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية قد ألزمت افريقيا بالبدء في جهد جسور للغاية من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي في مواجهة الازمة الراهنة . وهذه الدول تدرك تماما أنه بغية تنمية شعوبها واستغلال الثروات الهائلة الموجودة في القارة والاستفادة منها على أحسن وجه ، من المهم أن تتوافر الموارد البشرية على أرفع المستويات . ولهذا فقد أكدت تلك الدول على ضرورة تنفيذ برامج متكاملة تتناول العلوم البحتة والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، والتعليم ومحو الامية والصناعات الثقافية والحرف اليدوية وتطوير السياحة والتعاون الثقافي .

وفي هذا الصدد ، يجدر بنا أن نذكر أنه منذ الإعلان الصادر في مونروفييا في تموز/يوليه ١٩٧٩ ، أعرب رؤساء دول وحكومات افريقيا علنا عن رغبتهم في أن يسَخِّروا العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية . إن برنامج الأولويات من أجل الانتعاش الاقتصادي في افريقيا يؤكد بجلاء على أنه ما من بلد قد حقق طفرات اقتصادية دون وجود حد أدنى من الأساس في مجال العلوم والتكنولوجيا .

وإدراكا من افريقيا لهذا العامل الحيوي فإنها تعرف أن من الضروري مواءمة العلوم والتكنولوجيا المتقدمة مع احتياجات عالم المستقبل . إن افريقيا لا تريد ولا يسمها أن تخفق في هذه المهمة . وحتى في الوقت الحاضر اتخذت افريقيا ، لتؤكد اهتمامها بهذا المسعى ، قرارا في مؤتمر القمة الثاني والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية ، بأن تنظم المؤتمر الأول للعلماء الافارقة في برازايل بجمهورية الكونغو الشعبية ، في شهر حزيران/يونيه المقبل .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأدعو كل المؤسسات المعنية إلى المشاركة في هذا المؤتمر مشاركة وثيقة .

وتدرك افريقيا أيضا أن الشعب الذي لا يخترع شيئا مقضي عليه بالفناء ، ومن السليم تماما أن نؤكد قول فيلسوف بأن : "الوقت الذي يمضي دون إبداع يذهب أدراج الرياح" . وحتى نشجع شبابنا على دراسة العلوم والتكنولوجيا بكل ما تؤمنه من الثقة بالمستقبل ، قررت منظمة الوحدة الافريقية أن تخصص جائزة للنهضة العلمية ، وهي جائزة الشيخ أنتا ديوب ، التي أطلق عليها اسم هذا الباحث الافريقي العظيم الذي كان له دور حاسم في التأكيد على الهوية الثقافية لافريقيا .

وفي مجال البيئة ، فقد ذكر كل شيء تقريبا بشأن تدهور البيئة الطبيعية في افريقيا ، وأشارها وسبل علاجها . وهنا أود فقط أن أرحب بجهود المجتمع الدولي وبالمساعدة القيمة التي قدمها للبلدان الافريقية التي وقعت ضحية الجفاف والتصحر وغير ذلك من الكوارث الطبيعية .

إن افريقيا عقدت العزم على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي بحلول عام ٢٠٠٠ وفقا للقرار ذي الصلة الصادر عن منظمة الاغذية والزراعة . ولهذا فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الجماعي الحاسم حتى تتمكن افريقيا من تحقيق أمنها واستقلالها في مجال الاغذية .

وفي اجتماع عقد مؤخرا في ياموسوكور في كوت ديفوار ، أقرّ وزراء الزراعة الافارقة استراتيجية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وحددوا برنامجا متامكا للتنمية الزراعية لفترة الاعوام الخمسة والعشرين المقبلة .

وما يتعيّن علينا أن نفعله اليوم هو أن ننتقل من مرحلة معونة الطوارئ إلى مرحلة المساعدة الهيكلية التي تساعد على الاضطلاع بعمل متعمق ، وعمل من نوع الاعمال التي تحرر الشعوب من كابوس المجاعة والفقر .

علاوة على التحديات الاقتصادية التي تواجهها القارة الافريقية ، فإنها تواجه أيضا حالة حرب مستمرة يفرضها نظام الاقلية العنصري في بريتوريا . وهذه المشكلة تشكل مصدر قلق بالغ لمنظمتنا .

بعد أكثر من ربع قرن مضى على اعتماد هذه الجمعية إعلانها الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الصادر في كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، لاتزال افريقيا تسعى إلى تحرير نفسها من آخر معقل من معاقل الاستعمار .

أما مسألة ناميبيا فلم يتسن حلها بعد ، بالرغم من قرارات الأمم المتحدة والضغط الدولية . إلا أن الاجتماعات التي عقدناها في الآونة الأخيرة في فيينا ونيويورك بشأن هذه المشكلة الخطيرة ، توضح بجلاء تصميمنا القوي على وضع حد للاحتلال غير الشرعي لهذا الاقليم الذي يحتله نظام دأب على تحدي المجتمع الدولي ، معتمدا على قوته وعلى ما يتلقاه من دعم خارجي . فمن واجبنا إذن أن نعلن ، بصوت عال وصريح ، أننا نرى أن الأساس الوحيد والسليم لتحقيق تسوية نهائية لهذه المشكلة هو قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وأنه لا مجال لقبول أي مناورة تستهدف تحريف هذا القرار .

والمشكلة أساسا مشكلة إنهاء استعمار لا أكثر ولا أقل . أما الربط الذي يقام بشكل مصطنع بينها وبين الحالة الداخلية في انغولا لن يغير شيئا من هذه الحقيقة . إن حالة التوتر السائدة اليوم في جنوب افريقيا ذاتها إنما ترجع الى صلب نظام الفصل العنصري الذي يواصل تحديه للمجتمع الدولي بتمسكه ، دون أدنى عقاب ، بنظام بفيض عفا عليه الزمن . ويبقى على هذه الجمعية ، التي أعلنت أن نظام الفصل العنصري جريمة في حق الانسانية ، أن تتحمل مسؤولياتها بالكامل .

وعلىنا أن نتصرف بما تمليه ضمائرنا والتدابير التي نعتدها هنا . ولا اعتقد أنه يوجد في هذه القاعة أي ممثلين لأي دول تؤيد العنصرية . وعليه ، فإذا كنا جميعا مناهضين للعنصرية فما الذي ننتظره ، فرادى أو جماعات ، حتى نقضي على هذا النظام الذي تلفظه كل مجتمعاتنا ؟

أما من يرون أن استعمال القوة يجب حظره حتى في حالة مكافحة الفصل العنصري ، نقول لهم أن هناك مطلبا واحدا يعتبر حدا أدنى هو تطبيق جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق تساعد ولو على استئصال الفصل العنصري سلميا ، إذا ما التزم بها المجتمع الدولي برمته . وقد وافق الشعب المقهور في جنوب افريقيا وبلدان خط المواجهة على تحمل النتائج المترتبة على مثل هذه الجزاءات إذا كان هذا شمن الكرامة . وعلاوة على ذلك ، ألم يعلن ذلك الشعب وتلك البلدان أنه لا يوجد ما هو أكثر قسوة من المعاناة التي تتعرض لها على يد سادة ومضطهدي بريتوريا ؟

لذلك ، بات من الملح أن يلتزم المجتمع الدولي الحل النهائي والحاسم لمسألتنا ناميبيا وجنوب افريقيا ، وأن يقدم في الوقت ذاته دعما أكثر حزما وفعالية للنضال الباسل الذي يخوضه الشعبان تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، والمؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوندويين الافريقيين عن طريق المساهمة بشكل ملموس في الصناديق المنشأة من أجل الجنوب الافريقي ، ولاسيما الصندوق الذي أنشئ مؤخرا في إطار حركة بلدان عدم الانحياز ، وكذلك بالتنفيذ الفعال للقرار الذي اتخذته الدورة الاستثنائية الاخيرة للجمعية العامة المكرمة لمسألة ناميبيا ، والاعلان الخاص بالجنوب الافريقي الصادر عن مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز .

وافريقيا يساورها أيضا قلق عميق إزاء مشكلة الصحراء الغربية . ويجدر بنا هنا أن نعرب عن ارتياحنا للتعاون الوثيق القائم بين الامين العام للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بخصوص هذه المسألة . وأود أن أبلغ السيد خافيير بيريز دي كوبيار بأننا على تمام الاستعداد لأن نبحث معه عن وسائل تجمع بين طرفي النزاع في تسوية من شأنها حماية حقوق الشعب الصحراوي ، وإحلال السلم والتعاون في تلك المنطقة دون الاقليمية .

وفيما يتعلق بتشاد ، فهناك حاجة ملحة الى تحقيق مصالح صادقة ومحددة ونهائية فيما بين جميع أبناء تشاد حتى يتمكن ذلك البلد ، بعيدا عن أي تدخل أجنبي ، من استعادة مله ووحدته الوطنية وسلامته الاقليمية .

ولا يفوتني في ختام كلمتي أن أشير الى التوترات المستمرة التي تكتنف أجزاء أخرى من عالمنا . وانطلاقا من تمسك الشعوب الافريقية ذاتها بالسلم والتفاهم ، اسمحوا لي أن أعرب عن أمني الصادق في أن يسود التعقل والحكمة على أية اعتبارات أخرى . إن بلدي ، جمهورية الكونغو الشعبية ، جعلت من حسن الجوار مبدءا أساسيا في سياستها الخارجية . وربما تكون تلك الحقيقة هي التي حثت بافريقيا كلها الى أن تصوت لصالحها في اجتماع القمة الأخير لمنظمة الوحدة الافريقية . لهذا وحيثما تشور النزاعات ، أيما كانت مبرر أو بدون مبرر ، فإننا نقول دائما أنه لا يوجد أفضل من

التفاوض والتشاور ، لأن الانتصارات العسكرية هي أخطر الحلول ، علاوة على أنها في بعض الأحيان تحمل الحقد والضغينة في طياتها ، ومن ثم فإنها مؤقتة وسريعة الزوال . ولهذا السبب أيضا فإننا ، فيما يتعلق بالشرق الأوسط ، ننادي بإقرار سلم عادل ودائم ، يقوم على الاحترام المتبادل لسيادة كل الدول في المنطقة ، واستعادة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بالقوة ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في أن يكون له وطن .

وبشأن هذه المسألة الملتهبة أود أن أسهب بعض الشيء ، وأذكر بأنه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ قررت جمهورية الكونغو الشعبية ، بعد أن استخلت الدروس من استمرار التوتر في المنطقة ، أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل . وبعد ذلك بعام ، في أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ ، قررت منظمة الوحدة الإفريقية قطع علاقاتها من الدولة اليهودية ، وذلك تضامنا مع الشعوب العربية ، ونضال الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

منذ ذلك التاريخ ، لم تتغير الحالة ، ومن ثم لم تغير منظمة الوحدة الافريقية موقفها . لذلك ، فإن تأييدنا لتلك القضية العادلة لا يزال مستمرا . إن حكومة الكونغو الشعبية ، تمشيا مع سياستها الخارجية وعملا بمقررات منظمة الوحدة الافريقية ، تؤكد من جديد - عن طريقي - أنها ستظل متمسكة بذلك الموقف الصحيح حتى يحين الوقت الذي تغير فيه اسرائيل سياساتها . ولا يمكن أن يكون هناك أي نوع من الغموض فيما يتعلق بهذه المسألة .

فيما يتعلق بنزاع الخليج ، نود أن نوجه نداء عاجلا إلى أشقائنا العراقيين والاييرانيين ، بأن يضعوا حدا للحرب العقيمة التي تدمر مصالحهم .

يدفعنا القلق نفسه إلى الأمل في أن يستعيد الشعبان المحبان للسلام ، الشعب الافغاني وشعب الخمير ، السلام والوحدة في القريب العاجل .

لا يمكننا أن ننسى أن شبه القارة الكورية تتطلع أيضا إلى السلام الذي يتطلب بالضرورة إجراء حوار صريح وواضح بين الدولتين الشقيقتين المنفصلتين . ولاتزال إعادة توحيد كوريا ملهما أحد الأهداف الرئيسية التي ينبغي تحقيقها .

في أمريكا الوسطى ، نؤيد تهيئة مبادرات تلك المنطقة لجو من السلام والثقة المتبادلة يضمن تحقق التعايش السلمي .

هنا ، أود أن أؤكد من جديد حق كل دولة في أن تختار بحرية النظام الذي تفضله دون أي تدخل أجنبي .

رأينا توا أن العالم يواجه تحديات كبيرة أصبحت - في حالة افريقيا - تمثل مآسي حقيقية . ولاتزال افريقيا على اقتناع بأن تلك التحديات لا يمكن أن تقابل في عالم مضطرب ، عالم منقسم يقلقه الخوف ويسوده الظلم .

ولهذا ، تعمل منظمة الوحدة الافريقية من أجل السلام والانسجام وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدلا وانصافا .

نتوقع افريقيا من المجتمع الدولي ألا يقف صامتا عاجزا في وجه دواعي القلق الأساسية والمشروعة هذه . إنها تؤكد من جديد تضامنها مع سائر العالم في مهمة إعادة

الدينامية الى الأمم المتحدة ، وهي ما تحتاجه لتحقيق مقاصدها النبيلة والحفاظ عليها .

هكذا ، فإن رسالتنا رسالة سلم وتضامن وأمل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ،

أود أن أشكر رئيس جمهورية الكونغو الشعبية على البيان الهام الذي القاه توا .

امطبخ الكولونيل دينييس ماسو - نغيسو ، رئيس جمهورية الكونغو الشعبية التي

خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

### المناقشة العامة

السيد مالبلي (البنيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد

الرئيس ، أود أولاً وقبل كل شيء أن أنقل اليكم أحر تهاني الوفد اللبناني بمناسبة توليكم المنصب الهام ، منصب رئاسة هذه الجمعية الموقرة .

من واقع الأحداث التي جرت مؤخراً ، ليس بوسعنا إلا أن نلاحظ أن الحالة الدولية الراهنة بعيدة عما نرغب فيه الشعوب وتتطلع اليه . بينما تعلن الأمم المتحدة عام ١٩٨٦ سنة دولية للسلم . في هذا الوقت نفسه يتعرض السلم والامن الدوليان لتهديد خطير . إن التطلعات المشروعة للشعوب والقوى التقدمية في جميع أنحاء العالم التي تقس الحرية والاستقلال والجهود التي تبذلها من أجل تحقيق ذلك ، تلقى المعارضة من الدول الكبرى بمخططاتها الرامية الى التوسع والسيطرة العالمية\* .

---

\* تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد كوروما (سيراليون) .

وتسيطر التعبئة العسكرية والاقتصادية والايديولوجية الكاملة على السياسة الراهنة للدول العظمى . وهي تعتمد أكثر من ذي قبل على قوة السلاح أو الابتزاز النووي لتتمكن من تحقيق أهدافها الثابتة في الهيمنة . وقد أدى الصراع بين الدولتين العظميين الرئيسيتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على التفوق العسكري إلى إعطاء دفعة لم يسبق لها مثيل لسباقهما على التسلح . وقد كرسا كميات هائلة من الأسلحة الأكثر تنوعا ، النووية والتقليدية والكيميائية والبكتريولوجية . وتبذل الدول العظمى ، وقد جعلت من تفوقها العالمي هدفا نهائيا لها ، جهودا محمومة لإنتاج ووزع نوعيات جديدة من الأسلحة أكثر قدرة على التدمير .

وقد أصبحت عسكرة الفضاء الخارجي الآن محور سباق التسلح التصاعدي الجديد . وتستهدف برامج "حرب الكواكب" تحويل الفضاء إلى منمة تستخدمها تلك الدول الممتدية في الإعداد للهجوم على كوكبنا وعلى البشرية ، وذلك بمثابة مزيد من التمهيد لتنافسها العسكري وتجسيد جديد لسياستها وهي مياسة القوة والاستمرار في الترويج لهوس الحرب . وهي تحاول إظهار الحرب كأمر محتوم لإخضاع الشعوب والبلدان الأخرى وفرض إرادتها عليهم .

وتحاول كل دولة من الدول العظمى تصوير مراعاة مع الدولة الأخرى على أنها محاولة لكبح نيات منافستها في إنتهاك السلم . والواضح أن كل جهد يرمي إلى إحراز نقطة استراتيجية أو استحداث أسلحة جديدة من أي جانب كان ، يزيد من التوتر والمشاكل القائمة بينهما مما لن يجلب أي فائدة لقضية الحفاظ على السلم .

وقد دار كلام كثير في المناقشة العامة في هذه الجمعية في العام الماضي ، بل وكلام يتسم بالتفاؤل عن اجتماع القمة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ومن المحتمل أن كلا من الجانبين قد قدم تنازلات في اجتماعات جنيف حقا من ورائها فوائد مشتركة . غير أننا نستطيع أن نقول بالتأكيد أن أيما من النتائج التي أسفر عنها اجتماع جنيف لم تفد السلام على الإطلاق . بل على العكس ، يشهد العالم في أعقاب تلك المظاهرة التي أسماها العالم روح جنيف تمعيدا

للعنوان الأمريكى والاستفزاز فى خليج مرت ، ومضت الولايات المتحدة قدما فى ذلك الطريق متذرة بمكافحة الإرهاب إلى حد ارتكاب العدوان على ليبيا وهى دولة ذات سيادة وعضو فى الأمم المتحدة ، وقد هددت تلك الأعمال السلم فى منطقة البحر المتوسط وما وراءها .

وتنشر الآن دعايات كثيرة عن القمة الأمريكية - السوفياتية القادمة ، وتبذل آلة الدعاية لكل من الدولتين العظميين كل ما فى وسعها لإقناع الناس بأن مصير العالم بين يدي هاتين الدولتين .

ويعتقد الوفد الألبانى أن المشكلات الإقليمية والدولية الملحة التى تشغل بال الشعوب اليوم لا يجوز أن تترك فى أيدي الدول العظمى وحدها التى لا تهتمها سوى مصالحها الخاصة والتى لا تقيم اعتبارا للشعوب والدول الأخرى . ولا يمكن أن نسمح بتقليص دور المجتمع الدولى والأمم المتحدة حتى يصبح مجرد ستار تستخدمه الدول العظمى فى السيناريوهات التى تعدها ، أو أن يقوموا بدور المتفرج الذى ليس عليه سوى أن يأخذ علما بنتائج دبلوماسيتهم السرية .

وقد قدمت خطط لنزع السلاح الواحدة تلو الأخرى وهى تتضمن مقترحات ومقترحات مضادة كثيرة بصورة تسبب الاضطراب حتى للخبراء فى هذا المجال . وكل من الدولتين العظميين تعرف مسبقا المصير الذى ينتظر مقترحاتها حتى قبل تقديمها ، ولكن كلاً منهما تعتقد أنها لا بد أن تفعل شيئاً لتهدئة الراى العام . وبينما تمضى كل منهما فى تعزيز ترسانات أسلحتها تحاول أن تثبت عن طريق جهاز دعايتها أنها ترغب فى نزع السلاح بإخلاص ولكن الجانب الآخر لا يرغب فى ذلك ويعمل على الإخلال "بالتوازن" وبذلك تنشأ حلقة مفرغة .

والأدهى من ذلك أن النظريات والمفاهيم الجديدة التى تدعو إليها واشنطن وموسكو - مثل "العالمية الجديدة" و "نظام الأمن العالمى" - لا تختلف عن النظريات القديمة إلا من حيث الشكل ، وهى تستخدم لتبرير المنازعات المحلية والتهديد بالخطر النووى بل والتدخل المسلح المباشر ضد الشعوب والبلدان ذات السيادة .

والبانيا ، شأنها شأن جميع الدول الاخرى المحبة للسلام ، تعارض سباق التسلح وزيادة الميزانيات الحربية للدول الإمبريالية ، وتؤيد نزع السلاح الحقيقي . وكانت البانيا دائما ولا تزال معارضا قويا للسياسات التوسعية العدوانية للإمبريالية والإمبريالية الاشتراكية . ولا يسعنا بأي حال أن نعتبر أن السلم العالمي يعادل التوازن الاستراتيجي . ولا يمكن أن نعتبر عدم نشوب حرب نووية على أنه حالة سلم ، في الوقت الذي يواجه فيه العالم أخطار الحروب المستمرة والمنازعات المحلية .

وما زالت القارة الأوروبية من المسارح الرئيسية للمواجهة بين الامبرياليين . ولا يوجد في أي منطقة أخرى من العالم مثل هذا الحشد الكبير للأسلحة التقليدية والنووية . ويزيد الوضع في أوروبا تفاقمًا نتيجة للمواجهة القائمة بين هاتين الترسانتين في منطقة تضم الحدود بين الكتلتين ، كتلة منظمة حلف شمال الأطلسي وكتلة معاهدة وارسو . ومن شأن ذلك أن يؤثر على جميع شعوب القارة ولا سيما شعوب البلدان الاعضاء في الكتلتين السياسيتين العسكريتين اللتين تقودهما الدولتان العظميان الرئيسيتان . وإنه لامر شاذ ولا يتفق مع العدالة بأي حال أن ترابط القوات الأجنبية في كثير من بلدان هذه القارة العريقة بعد مرور أكثر من أربعين عاما على انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ويشعر سكان أوروبا بقلق بالغ للموقف الخطر الناجم عن السياسات التي تجعلهم ضحية للتهديد النووي من قبل الدولتين العظميين . ولا تستطيع شعوب أوروبا ودولها أن ترضخ لوضع الضحية لأطماع ومنافسات هاتين الدولتين ولا أن تكون بلادهم هدفا للأسلحة النووية . وعلى ذلك يجب أن تتخذ تدابير قوية للتصدي لجميع المحاولات الرامية إلى ترك حل المسائل ذات الأهمية الحيوية لأوروبا بين يدي الدولتين العظميين الرئيسيتين ، لأن أي اقتراح يصدر عنهما في هذا الصدد سيستهدف أولا وقبل كل شيء خدمة مصالحهما الخاصة .

وقد قال الرفيق رامز عليا الأمين الأول للجنة المركزية لحزب العمال الباني ورشيس هيئة رئاسة الجمعية الوطنية في البانيا :

"إن ألبانيا دولة أوروبية ، ولذا فلها اهتمام حيوي بكل ما يحدث في القارة ... وجميع الانقسامات والإختلافات وما يحدث من حين لآخر من توتر ومواجهة بين بلدان القارة إنما يرجع أساسه إلى الاشتراك في الكتلتين العسكريتين للدولتين العظيمين الرئيسيتين . وفي اعتقادي إن التصدي الحازم للإمبريالية الأمريكية والإمبريالية الاشتراكية السوفياتية وإلغاء التكتلات العسكرية وإزالة الأسلحة الذرية والقوات الأجنبية من أوروبا هو السبيل الوحيد لضمان السلم في القارة" .

وما زال الوضع في الشرق الأوسط خطيرا ومتفجرا وتواجه الشعوب العربية الشقيقة مصاعب جمة وتضطر كل يوم إلى مواجهة المؤامرات التي يحيكها أعداء حريتها واستقلالها الوطني .

وتواصل إسرائيل ، الدولة العريقة في العدوان والتي تتمتع بتأييد الولايات المتحدة وحمايتها ، أعمالها التوسعية الإرهابية واحتلالها للأراضي العربية بالقوة وأعمال الإبادة ضد الشعب الفلسطيني المنكوب . وقد كانت أحداث العام الحالي دليلا جديدا على المؤامرات التي تحاك ضد ذلك الشعب وكشفت عن رغبة الدول الإمبريالية ومآثر أعداء الشعب الفلسطيني في إغلاق صفحة القضية الفلسطينية . وكذلك لا يزال الوضع خطرا في لبنان ، فقد أحالت إسرائيل ذلك البلد إلى بؤرة دائمة للنزاع حتى تبقى الشرق الأوسط بكامله في حالة توتر وتذكي فيه النيران .

وقد أيدت ألبانيا دائما النضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة كما أيدت نضال الشعوب العربية الأخرى التي يجب أن تتحد للتصدي لعدوان الإمبريالية الصهيونية ومؤامرات الدول الكبرى وحتى تتمكن من تحرير الأراضي العربية المحتلة وتجعل من الشرق الأوسط منطقة للسلم والرخاء .

لقد حوّلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي البحر المتوسط إلى بحر يتسم بالطابع العسكري . فالوجود المستمر لأساطيلهما البحرية هناك مخوف بالعواقب الوخيمة بالنسبة لاستقلال شعوب وبلدان البحر المتوسط وحريتها . وبعد الدورة الماضية للجمعية العامة للأمم المتحدة بغترة قصيرة حدثت تطورات خطيرة في المنطقة . فقد ارتكب عدد من الأعمال العدوانية التي تصاعدت وتحولت إلى قصف حقيقي لطرابلس وبنغازي من قبل القوات الجوية الأمريكية . وتوضح أعمال العدوان تلك أن الولايات المتحدة تتصرف في البحر المتوسط بتجاهل تام لحقوق الدول ذات السيادة والمعايير الأولية للقانون الدولي . وهي تبرهن أيضا على أن وجود أساطيل الدولتين العظميين الرئيسيتين في البحر المتوسط يشكل تهديدا مستمرا لسلم شعوب المنطقة وحريتها وأمنها واستقلالها . فلا يمكن من السلم والأمن في البحر المتوسط إلا بتعميد النضال الذي تخوضه شعوب وبلدان البحر المتوسط من أجل طرد أساطيل الدولتين العظميين الرئيسيتين .

إن البحر المتوسط ملك لشعوب تلك المنطقة التي ترغب مخلصه في تحويله إلى بحر من السلم . ولقد دأبت جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية دوما على معارضة وجود أساطيل الدولتين العظميين الرئيسيتين في البحر المتوسط . والبانيا لم ولن تقبل وجود قواعد عسكرية وبحرية أجنبية ، ولن تقدم أي تسهيلات في موانئها لوحيدات تلك الأساطيل . وهذا إسهام محدد من جانب البانيا لخدمة قضية السلم في البحر المتوسط .

إن موجات التوتر في البحر المتوسط والشرق الأوسط محسوسة أيضا في شبه جزيرة البلقان ، وإلى جانب الآثار المترتبة على الحالة الدولية المتوترة ، تطفو على السطح من آن لآخر ، وبهتجيج من الامبريالية والرجعية ، عناصر إقليمية ملبسة . إن تاريخ الماضي المرير لا يزال يذكر حتى يومنا هذا ، وهو يعلم شعوب البلقان ألا تنخدع بالالعب الخطيرة التي تمارسها الدول الإمبريالية ، وأن تتفادى العوامل الطليعية التي تهيم مناخا مواتيا لتكثيف التدخل من قبل الدولتين العظميين

الرئيسيتين في تلك المنطقة ، بل وتتغلب عليها ، إذ تملي مصالح شعوب البلقان الحاجة إلى المعارضة الحاسمة لمثل هذا التدخل .

إن حكومة جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية ترغب صادقة في أن تسود علاقات حسن الجوار بين جميع بلدان المنطقة . وهي من جانبها ، ستواصل العمل على توسيع نطاق المبادلات الثنائية ولا سيما في مجالات التجارة والثقافة والعلم والتكنولوجيا اقتناعاً منها بأن هذه المبادلات في صالح التعاون الحقيقي المثمر والصداقة بين الشعوب ، ولصالح السلم والأمن في شبه الجزيرة .

إن حرب إيران والعراق تدور رحاها الآن لسنوات عدة دون أي مبادرة لإنهاء مفعك الدماء . إن ألبانيا والشعب الألباني الذي يحمل مشاعر الود المخلصة لكل من إيران والعراق ، بل ويقيم معها علاقات ودية ، لا يسهه إلا أن يأمل في أن يخضع هذان الجاران حدا لهذه الحرب المدمرة ، التي لا يخدم استمرارها سوى مصالح الدول الإمبريالية .

لا تزال أفغانستان بؤرة توتر خطيرة . لذا ، يجب أن تغادر قوات الاحتلال السوفياتية ذلك البلد ، ويجب أن يترك الشعب الأفغاني المحب للسلم ليقرر بنفسه مصير وطنه .

لقد أعربت ألبانيا مرارا عن تأييدها الواضح الراسخ لنضال الشعب الكوري وجهوده الرامية إلى إعادة توحيد وطنه وفقا لرغبات وتطلعات الشعب الكوري ، دون أي تدخل خارجي .

أما في أمريكا الوسطى ، فلا تزال حالة الحرب غير المعلنة التي شنتها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا قائمة . فالسياسة الأمريكية تجاه ذلك البلد توضح موقف الولايات المتحدة تجاه دول وشعوب أمريكا اللاتينية التي تختار طريق الحرية والتنمية المستقلة .

إن الحالة في أفريقيا أصبحت موضع قلق دولي شامل . وقد نظم عدد من المؤتمرات الدولية تحت إشراف الأمم المتحدة بشأن المشاكل التي تشير قلق شعوب وبلدان تلك القارة التي طالت معاناتها ، مثل الحالة الاقتصادية الحرجة ، وفرض الجزاءات ضد نظام جنوب أفريقيا العنصري ، ومشكلة ناميبيا .

لقد دأبت الدول الاستعمارية ولقرون على استغلال افريقيا ، وهي تستخدمها لإثراء بلدانها الأصلية . واليوم يستعاض عن المحميات والقوات العسكرية بالاحتكارات الإمبريالية والشركات عبر الوطنية التي تواصل نهب الثروة الضخمة لهذه القارة بشراهة . وبالتالي لا تزال افريقيا تعاني من الفقر ، بل إن مناطق بأسرها من القارة مهددة بالمجاعة . ومن أجل التغلب على هذه الحالة الاليمية من الضروري التصدي بحزم لسياسة الاستعمار الجديد واعتماد تدابير فعالة لضمان السيادة الكاملة على الممتلكات الوطنية .

إن جنوب افريقيا ذلك المعقل للاستعمار والعنصرية في القارة الافريقية ، مازال يواصل بضراوة سياسة الفصل العنصري التي يحتجها ، بل إنه يرتكب أيضا أعمال عدوان صارخة ضد البلدان المجاورة مثل أنغولا وزمبابوي وزامبيا .

وفي سياق الاحداث الاخيرة في جنوب افريقيا ، شهدت شعوب ودول العالم الديمقراطية مرة أخرى تأييد الإمبريالية الراسخ لاحتاجها أي العنصرية . إن استطلاعات الرأي والمقترحات التي يتقدم بها مبعوثو الدول - التي تساند نظام بريتوريا وتعمل على بقاءه - بغية الإصلاح المزعوم للنظام العنصري ، ليست سوى محاولات لإطالة أمده وجوده في وقت يترنح فيه تحت ضربات النضال العادل الذي تخوضه الشعوب الافريقية من أجل تحقيق حريتها واستقلالها ، لذا ، فإن الرأي العام الدولي بأسره يدين كل هذه المقترحات .

إن ألبانيا حكومة وشعبا وهما أصدقاء مخلصون للشعوب الافريقية ، مستمر حتى النهاية في تأييدها الراسخ لنضال التحرير العادل الذي يخوضه الشعب الناميبي ، وشعب آزانيا وغيرهما من الشعوب الافريقية الاخرى من أجل القضاء على الوصمة القبيحة التي تسببها العنصرية والفصل العنصري ، ولتخليص نفسها من القمع ونير الاستعمار الجديد .

نستمع كلاما كثيرا يتردد اليوم عن الإرهاب الدولي . ويود وفد ألبانيا أن يؤكد أن الإرهاب ظاهرة بغيضة ، أيما كان من يمارسه ، وتحت أية ذريعة كانت ، ونحن

نددين بقوة الإرهاب الفاشم ضد الضحايا الأبرياء . وإذ نددين الإرهاب فإننا نعتقد أننا يجب أن نددين أولئك الذين رفعوه إلى مستوى سياسة الدولة . لماذا عن أعمال العدوان الأمريكي ضد ليبيا ؟ وذبح إسرائيل للنساء والأطفال النازحين في مخيمات الفلسطينيين وقتل الشعب الأعزل في الهجمات التي تشنها الطائرات الحربية السوفياتية على أفغانستان وتنظيم وتمويل المعاصيات السيمازية ؟ هذه كلها أعمال إرهاب ، بل هو إرهاب منظم ومل إلى سياسة تنتهجها الدول وبالتستر وراء ذريعة مكافحة الإرهاب تبرر إنتهاكات الحقوق السيادية للشعوب ، ويتم تجاهل معايير القانون الدولي . وباستخدام نفس الذريعة تبذل الجهود لتعريف حروب التحرير الوطنية بالإرهاب ، ومن ثم تدان . ومما لا شك فيه ، أنه لا يمكن أن يكون هناك إرهاب أكثر وحشية من الإرهاب الذي تمارسه الدولتان العظميان الرئيستتان باستخدام الطائرات والدبابات والسفن الحربية بل وجيوش بأسرها . وهذا النوع من الإرهاب هو الذي يبعث على جميع أنواع الإرهاب الأخرى ويشجعها .

لذلك نعتقد اننا اذا اردنا إدانة الارهاب ، فلا بد لنا من أن ندين بقوة ، في الوقت نفسه ، أولئك الذين يرتكبون أعمال العدوان ، والذين يتدخلون في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وينتهكون سيادتها ، والذين يجعلون من الارهاب سياسة للدولة . ان الازمة الاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر سلبا على العلاقات الاقتصادية وعلى الحالة السياسية ككل . فمن خلال الاحتكارات وكل أنواع المخططات والمناورات المحفوفة بالمخاطر من جانب النظام الاقتصادي والمالي الدولي ، زادت الدول الامبريالية من أعمال النهب التي تمارسها ، لاسيما من موارد البلدان النامية . ومن أكثر أشكال الاستغلال شيوعا التي يمارسها الاستعمار الجديد ، والتي اتخذت أبعادا لم يسبق لها مثيل في السنوات الأخيرة منح القروض والائتمانات بشروط مجحفة للغاية . وتمثل هذه الظاهرة في الواقع استراتجية امبريالية جديدة تستهدف فرض الهيمنة ليس فقط من خلال العدوان العسكري والسياسي ، بل أيضا من خلال العدوان الاقتصادي .

وتتطلب عملية اقامة علاقات اقتصادية دولية أكثر انصافا ايجاد صلة عادلة بين أسعار المواد الأولية وأسعار المنتجات الصناعية ، وإزالة التدابير الحمائية والحواجز الجمركية وغير الجمركية ، والنقل الحر للتكنولوجيا . ولا يمكن حسم الحالة الاقتصادية الخطيرة إلا بالمعارضة القوية لنظام الاستغلال الذي ينتهجه الاستعمار الجديد وباتخاذ تدابير فعالة ضده .

ان الشعب اللبناني يتطلع الى حدثين هامين ، أولهما الذكرى الخامسة والاربعين لانشاء حزب العمل اللبناني الذي قام بزعامة الرفيق أنور خوجة ، مرشدنا ومعلمنا الخالد الذكر ، بتأمين حرية وطننا واقامة النظام الاشتراكي فيه ، والثاني عقد المؤتمر التاسع للحزب .

ولقد حققت سياسة الدولة اللبنانية للشعب اللبناني ، على الصعيد الداخلي والدولي ، خلال العقود الأربعة الماضية ، الحرية والاستقلال الحقيقيين والتقدم والرفاه والتكافؤ الاجتماعي الصحيح ، الذي يحظى فيه العامل بمكان مشرف . وتقوم لبنانيا الاشتراكية بتنمية اقتصادها بشكل مستمر ، معتمدة على الذات ، ودون أن تلجأ

الى أي قروض أو ائتمانات . وتنهني سياسة دولة البانيا على مصالح شعبنا ، ومصالح الشعوب التي تناضل من أجل الحرية والاستقلال الوطنيين ومن أجل احلال السلم والامن .  
اسمحوا لي ، يا سيدي ، أن أؤكد لهذه الجمعية ان جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية لن تألو جهدا مع الدول الديمقراطية الاخرى ، خلال هذه الدورة وفي المستقبل ، في سبيل تعزيز السلم الحقيقي .

السيد مافيتسيلا (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه ليسرني

غاية السرور أن أوجه الى السفير شودري ، بالنيابة عن وفد تايلند ، أحر تهانينا بمناسبة انتخابه بالاجماع رئيسا للدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ونحن نشعر بكثير من الارتياح ازاء الشرف الذي أولته هذه الجمعية الموقرة لواحد من أبرز أبناء آسيا ، من بنغلاديش ، التي هي من أعضاء العالم الثالث وبلد صديق تتمتع تايلند بعلاقات ودية وتعاون وثيق معه . ونحن على ثقة أنه بحكمته السياسية ومهاراته الدبلوماسية الشابة وخبرته الواسعة ستكون مداوات هذه الجمعية بناءة ومتؤدي الى نتائج مثمرة .

وأود أيضا أن أشيد بالسيد خايمي دي بينييس ، رئيس الدورة الاربعين للجمعية العامة ، للطريقة المثالية التي تراس بها تلك الدورة التاريخية الحافلة بالاحداث . ان صفات القيادة والتفاني والحكمة التي أبدائها قد حظيت باحترامنا العميق واعجابنا وامتناننا .

ويود وفد بلدي أيضا أن يتوجه بتهانينا الحارة الى كل نواب رئيس الجمعية العامة الذين يمثلون مختلف مناطق العالم ، وبذلك يعبرون عن عالمية منظماتنا .  
ان وفد تايلند ليعتمد بالتعاون الكامل مع الرئيس وكل نواب الرئيس الذين يعهد اليهم بمسؤولية ادارة مداوات هذه الجمعية العامة .

لقد وقعت خلال الاثني عشر شهرا الماضية أحداث جسام أشارت القلق والامل معا . وفي مسار التاريخ ، حملت بعض السنوات طابع أحداث مسيطرة معينة أو سلسلة من الاحداث التي تبقى في الذاكرة . وأخشى أن السنة الماضية قد نذكرها كسنة تميصة وذلك بالنسبة لعدد الكوارث الكبيرة ، الطبيعية منها والتي من صنع الانسان ، التي أصابت

أماكن حتى بمرور مختلفة . ونحن نتذكر الحزن الذي سببه الجفاف والمجاعة والجراد في إفريقيا ، وحادث تشرنوبل ، وحادث تشالنجر ، والهجمات الإرهابية على أهداف مدنية ، والكارثة الماساوية في الكامبيرون ، كل ذلك سبب المعاناة والموت والخراب . وتوضح هذه الكوارث إلى أي حد يمل ضعف أحوال الإنسان وإلى أي مدى يمكننا أن نتعرض لضربات رهيبة من الكوارث الطبيعية أو من عطل التكنولوجيا . ومع ذلك ، فإن المحن التي من هذا القبيل هي التي كثيرا ما تؤكد الرابطة المشتركة للإنسانية التي توحد بيننا وتضع في المنظور الصحيح الحواجز التي تفرقنا . لقد رأينا ذلك ينعكس في تعبيرات التعاطف والتضامن والدعم المتدفقة بسخاء من العالم كله إلى شعوب الأمم التي أصيبت بالكوارث . وتود تايلند أن تعبر مرة أخرى عن تعاطفها مع الحكومات والشعوب المتضررة .

وإلى جانب هذه الكوارث ، مازالت الحالة الدولية مشحونة بالتوترات وعدم اليقين . ومع أن بعض التطورات التي حدثت في السنة الماضية قد ولدت التفاؤل ، إلا أنه لا يمكن القول بأن العام الماضي شهد أي حسم يذكر للمشاكل أو القضايا التي تواجه الجنس البشري . وفي الحقيقة أن عدم إحراز تقدم كبير أمر مخيب للآمال بشكل واضح ، وهو يتعارض على نحو مباشر مع الضرورة العاجلة والواضحة للتوصل إلى حلول . ومن بين القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي اليوم التهديد النووي والمحنة التي يعانيها شعب ناميبيا والفلسطينيون والافغان ، وفي منطقتنا الشعب الكمبوتشي .

وإذا نظرنا إلى عالمنا اليوم ، لتعذر علينا الشعور بالتفاؤل . فهناك مشاكل كثيرة تواجهنا ويبدو أنها مستعصية على الحل . وهناك اغراء كبير لنا لكي نتفانى عن كل شيء ونعتمد على القدر وحده .

وقد بذلت حكومتني قمارى جهدها لمقاومة هذه الاغراءات . وقد عقدنا العزم على  
 ألا نتخذ موقفا صلبيا ، لاننا نرى أن الافتقار الى العدالة الدولية يسهم اسهاما  
 كبيرا في الصراع الدولي . فلا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بغير عدل .  
 وليس أمامنا متسع من الوقت . فمع زيادة السكان في العالم سيزداد التقاتل  
 على الموارد المحدودة . وعن طريق الاسلحة المتقدمة تكنولوجيا ، أصبح من الممكن  
 للبشرية أن تدمر نفسها بل وكل الاجيال المقبلة في لحظة . ونحن بحاجة عاجلة الى  
 نظام منصف لاعادة توزيع الموارد المحدودة في العالم ، وبخاصة عاجلة لإبعاد البشرية  
 عن طريق الدمار الشامل .

اننا بحاجة الى نظام عالمي جديد للسلام والعدالة يمكن فيه لكل الامم أن  
 تتعاون وأن تعيش في اتساق . وعالمنا في الوقت الراهن عالم مجزأ ، فأعضاء الشمال  
 المتقدم يرون أن مصالحهم يتهددها أعضاء الجنوب النامي والعكس صحيح . وينطبق نفس  
 الشيء على الشرق والغرب . ولم يعد أمامنا الكثير من الوقت ، وإذا لم نكف عن  
 التناحر ونظم جهودنا معا الآن فقد لا نعيش لكي نرى فرمة أخرى .

لقد كان التعاون الدولي مرغوبا في وقت من الاوقات ، ولكنه الآن أصبح حيويا  
 من أجل بقائنا . ففي عالمنا المتكافل لم تعد الحصيلة النهائية للعلاقات بين الدول  
 تساوي صفرا ، فما يحققه بلد ما من مكاسب لم يعد خسارة لبلد آخر . وعندما يحسرن  
 المجتمع الدولي مكسبا يتحقق ذلك لكل عضو فيه .

ويرى وفدي ان العدل شرط مسبق للسلام . ويجب أن نعمل سويا لتعزيز العدل بين  
 الدول . ونحن كأحد البلدان النامية وعضو راسخ في مجموعة ال ٧٧ نشعر بمشاعر القلق  
 التي تساور سائر البلدان النامية . ونرى أن هناك افتقارا الى العدالة في العلاقة  
 بين الشمال والجنوب ، وهو أمر يجب أن نضع حدا له . والاهم من ذلك أن نعالج مشاكلنا  
 عن طريق التفاهم المتبادل . يجب أن نعطي ونأخذ .

ولن يمكن أن يتحقق نظام عالمي جديد يقوم على السلم والعدل إلا عن طريق  
 التفاهم والاستعداد للوصول الى حلول توفيقية . لا نريد أن ندمر النظام الدولي

القائم وانما نريد تحسينه . نريد أن نعمل من الداخل لجعل النظام الدولي أكثر عدلا وبالتالي أكثر سلما .

وفي عالمنا المتكافل لا يمكن للشمال أن يعيش بغير الجنوب كما لا يمكن للجنوب أن يعيش بغير الشمال ، فنحن جميعا في قارب واحد ، وإما أن نعمل معا أو نفرق معا . ان اقامة نظام عالمي جديد للسلام والعدل يتطلب من جميع الدول أن تمتثل بصرامة لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي . ويعرب وفدي عن عميق قلقه للفجوة التي تزداد اتساعا بين أقوال الدول وأفعالها . فقد أعلنت جميع الدول قبولها لمبدأ عدم التدخل ، وأعلنت جميع الدول تأييدها لمبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وأعلنت جميع الدول احترامها لسيادة غيرها من الدول وسلامتها الإقليمية ، ومع ذلك كان السلوك الفعلي لبعض الدول مخالفا لذلك . ولا بد أن نرأب هذا الصدع ، وأن نتأكد من أن أفعالنا تتفق مع أقوالنا ، وأن أفعالنا تعزز رغبتنا المعلنة في تحقيق السلم والعدل .

واذ تأخذ حكومتني في الاعتبار الحاجة الملحة للتفاهم والتوصل الى حلول توفيقية فانها تتبع سياسة راسخة تقوم على تعزيز الموضوعية والاعتدال في العلاقات الدولية . ولننظر على سبيل المثال الى أعمالنا في مجلس الأمن ، ففي نهاية هذا العام سنكون قد أكملنا فترة العامين التي قضيناها كعضو ، غير دائم العضوية في مجلس الأمن . وكان علينا بوصفنا أعضاء في المجلس أن نتخذ العديد من القرارات الصعبة . وقد استرشدنا في كل قرار منها بالتزامنا الصارم بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي . وبغلا عن ذلك فقد استرشدنا في أنشطتنا برغبتنا في تعزيز الموضوعية والاعتدال في قرارات المجلس .

إننا في موقف فريد . فنحن نتمتع بعلاقات ممتازة مع البلدان المتقدمة ، على الرغم من أننا في عداد العالم الثالث . نحن لا نشكل جزءا من الغرب ولا من الكتلة الاشتراكية ، ولا نتمتع بعضوية حركة بلدان عدم الانحياز وان كنا نشاطرها قيمها ومبادئها الأساسية . ومن هذا الموقع الفريد خدمنا العالم الثالث والمجتمع الدولي

بالمثل ايجابي بالمساعدة في سد الفجوة التي تفصل بين المجموعات والبلدان المتناحرة .

وخلال فترة عضويتنا لمجلس الامن طرحنا العديد من المقترحات التي ترمي الى تحسين قدرة المجلس على حفظ السلم والامن الدوليين . ونود اليوم ان نطرح مقترحا آخر . فوفدي اذ يأخذ في الاعتبار الرابطة الحتمية بين السلم والامن الاقليميين والسلم والامن العالميين يود ان تنشئ الامم المتحدة آلية إقليمية تكون بمثابة نظام للانذار المبكر في خدمة مجلس الامن . ويرى وفدي ان نظاما للانذار المبكر من هذا النوع سيحسن من قدرة المجلس على القيام بدور مبكر أثناء تطور أية مشكلة تمس السلم والامن الاقليميين . وبمثل هذه الآلية في مختلف أنحاء العالم يمكن تعزيز دور مجلس الامن في حفظ السلم والامن الدوليين . ذلك ان المجلس سيكون في موقف أفضل يمكنه من التصرف بسرعة وبشكل مبكر قبل ان ينفجر الموقف ويتحول الى أزمة دولية .

ان اقامة نظام جديد للسلم والعدل يتطلب أيضا آلية صليمة متعددة الاطراف لتشجيع التعاون الدولي . وتمثل منظماتنا أكبر جهد أمكن الوصول اليه في هذا الاتجاه وان لم يكن كاملا . ولذا فمما يشغل الاعضاء جميعا ان الامم المتحدة تواجه أزمة مالية خطيرة . ويأمل وفدي أن تعالج الجمعية العامة قريبا هذه القضية الهامة بروح الأخذ والعطاء ، واطعة في الاعتبار حرصنا المشترك على تحقيق الكفاءة والفعالية دون أن تغيب عن بالنا التزاماتنا وتعهداتنا ، ولذا ينبغي النظر الى تقرير فريق الـ ١٨ على نحو بناء .

واذ ننظر الى الحالة الاقتصادية في العالم ، نجد من الضروري أن نعلن أن التوقعات الاقتصادية العالمية لم تتحسن كثيرا ، بل أنها ازدادت سوءا في الشهور الأخيرة ولاسيما بالنسبة للبلدان النامية . فقد أنزل عبء الديون أشد الاضرار بالأسس الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان ، بينما تقلصت بالتدريج قدرة صادراتها على الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة .

ولا تجرّ تهديدات السلم والامن الدوليين من المراعات السياسية والعسكرية فحسب بل تجرّ أيضا من عوامل اقتصادية ، فالمد المتزايد للحماية بالاضافة الى غيره من

الممارسات التجارية غير المنصفة يمكن أن تؤدي الى حرب تجارية تترتب عليها آسار  
رهيبة بالنسبة للجميع .

لقد عانت البلدان النامية معاناة هائلة من السياسة الحمائية لبعض البلدان  
الصناعية في وقت تحتاج فيه الى التجارة للبقاء على مستوى معيشتها المتدني عند حد  
الكفاف . وقد زادت المديونية وخدمة الديون من محنتها زيادة كبيرة .

وحيث أن تايلند بلد نام يعتمد اعتمادا كبيرا على حصة الصادرات من المنتجات الغذائية والسلع الزراعية والمواد الخام الصناعية من أجل تمويل تنميته الاجتماعية والاقتصادية ، فإنه يشعر بالقلق إزاء هبوط أسعار السلع الأساسية في السنوات الأخيرة إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من ٢٠ عاما . كما أن دعم صادرات المنتجات الزراعية يجعلنا في وضع غير موات في الأسواق العالمية التي يعم فيها التنافس بطريقة منصفة . وكنا نأمل منذ بعض سنوات أن يخف الانتعاش الاقتصادي في البلدان الصناعية من محنتنا بيد أن ذلك لم يحدث . ولم تتحقق الجهود الدولية الرامية إلى استقرار الأسعار عند مستوى منصف للمستهلكين والمنتجين .

وفي عام ١٩٧٧ ، خرجت التجارة الدولية في المنسوجات عن قواعد مجموعة الاتفاق العام بشأن التمريفات الجمركية والتجارة (مجموعات غات) التي تعتبر أن الضمانات مجرد تدبير مؤقت يسمح بتوفير الوقت اللازم لاتخاذ تدابير التكيف في البلدان المستوردة . وذلك الحكم المؤقت الذي تجدد الآن لفترة خمس سنوات أخرى ، يبدو وكأنه أصبح سمة دائمة ، لأن عدد القيود الشنائية قد تكاثف عن طريق إدخال المزيد والمزيد من الغشات . وصناعة المنسوجات هي الصناعة الوحيدة التي حقق فيها عدد كبير من البلدان النامية تقدما في التصنيع . وتبعاً لذلك ، فإن عدم الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية من شأنه أن يفضي إلى نتائج مدمرة .

وفي هذا الصدد ، يشعر وفدي بالارتياح إذ قام بدوره في الجولة الجديدة الموفقة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي أجرتها الأطراف المتعاقدة في مجموعة غات في اجتماعها الوزاري الأخير الذي عقد في بونتا ديل ايستي باوروغواي . ويشعر وفدي بسعادة خاصة لأنه سيتم للمرة الأولى التطرق ، على نحو جاد ، إلى التثوية الشامل للتجارة الزراعية الناشئ عن الدعم وفرض القيود على الواردات . ونتطلع قدما إلى البدء المبكر في المفاوضات بشأن هذا القطاع ذي الأولوية الذي لم يحظ حتى الآن باهتمام يذكر .

وترى تايلند أنه نظرا لتشابه المشكلات المتعلقة بالتجارة والتنمية والتمويل

والانظمة النقدية ، فضلا عن مديونية البلدان النامية ، فمن المهم أن يجرى حوار سياسي بين حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية مع المؤسسات المالية والمصرفية الدولية بغية التوصل الى ترتيب عالمي منصف للتخفيف من وطأة المحنة الاقتصادية في البلدان النامية .

وفي ضوء ذلك ، يود وفدي أن يكرر تأييده لعقد مؤتمر دولي للنقد والمالية يتناول العديد من المسائل البالغة الأهمية حتى بالنسبة الى البلدان المتقدمة النمو .

ويضم وفدي صوته الى الآخرين في الدعوة الى إحياء الحوار بين الشمال والجنوب في وقت مبكر . وسيؤدي التأخير في استئناف هذا الحوار الى تآكل سريع للتعددية ، مما سيضعف أساس السلم والأمن الدوليين . ولا نزال ملتزمين بالشروع في المفاوضات العالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية امتثالاً لأحكام قرار الجمعية العامة ١٣٨/٢٤ .

وتايلند تعلق أهمية كبرى على هدف الاعتماد الجماعي على الذات من خلال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية داخل منطقتها وعلى الصعيد العالمي تنفيذاً لبرنامج عمل كراكاس وبرنامج عمل بوينس آيرس .

ويشعر وفد تايلند بالقلق العميق ازاء خطورة المشاكل المتعددة التي تواجه افريقيا اليوم ، ويؤكد ضرورة المبادرة بتقديم العون ومن ثم تقديم الحلول الدائمة . لذلك ، نرحب بالقرار الخاص بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا الذي اعتمد بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة ، ونأمل أن يشترك جميع المعنيين بالأمر في تنفيذ برنامج العمل ذاك من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . ولا تزال تايلند ملتزمة بالاشتراك في الجهود الدولية الرامية الى التوصل الى حل طويل الاجل ، ولا سيما في مجالي التنمية الزراعية والأمن الغذائي .

لقد اعلنت الأمم المتحدة ١٩٨٦ السنة الدولية للسلم . ومع ذلك ، لا تزال هناك عقبات عديدة تقف في طريق السلم في عالمنا اليوم .

ففي الشرق الاوسط ، لم يتحقق أى تقدم حتى الآن في السعي من أجل احلال سلام شامل بين اسرائيل وجيرانها العرب . وبعد ٣٩ سنة فان القضية الفلسطينية ما برحت تمثل لب الصراع في الشرق الاوسط . ولا يمكن أن يتحقق سلام دائم في الشرق الاوسط الا اذا حسمت قضية فلسطين وأخذت بعين الاعتبار الحقوق الشابتة للشعب الفلسطيني وشواغل الامن المشروعة لجميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل . وتود تايلند أن تؤكد من جديد تأييدها للجهود الدؤوبة التي تبذلها الامم المتحدة وواثر الدول الاعضاء من أجل التوصل الى حل عادل وشامل ودائم للصراع في الشرق الاوسط ، على امام قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وبوجه الخصوص قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ونود في هذا الصدد مناقشة جميع الاطراف المعنية اعادة تنشيط عملية السلام ليتسنى التوصل الى تسوية عادلة ودائمة للمشكلة الفلسطينية .

كذلك تحبذ تايلند عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط في وقت مبكر لبحث هذه المسألة الهامة وفقا لقرارات الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم و ٤٩/٣٩ دال و ٩٦/٤٠ دال .

ووفدى ينظر الى الحالة في لبنان بأسف عميق . إذ أن العنف المتزايد وسفك الدماء المستمر في لبنان ، الناجمين عن النزاع الاهلي بين العديد من الطوائف والتدخلات الخارجية ، ما فتئا يشكلان تهديدا خطيرا لسيادة لبنان واستقلاله و سلامته الاقليمية .

وبينما يعترف وفدى بأهمية عمليات صيانة السلم في لبنان فانه يود أن يشدد على ضرورة التنفيذ السريع والكامل لقراري مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٠٩ (١٩٨٣) اللذين يطالبان بانسحاب القوات الاسرائيلية على الفور ودون شروط الى حدود لبنان المعترف بها دوليا .

وتشعر تايلند بالقلق العميق إزاء الصراع بين ايران والعراق الذي تدور رحاه دون هوادة منذ أكثر من ست سنوات . وإن تايلند تتمتع بعلاقات دبلوماسية مع الطرفين المتنازعين ، وتأمل أن يكف هذان البلدان الصديقان عن القيام بأى عمل من شأنه أن يزيد من تردي الحالة . ونناشدتهما انتهاج طريق سلمي وتفاوضي يفضي الى حل خلافاتهما .

واسمحوا لي أن انتقل الآن الى موضوع ناميبيا . ويشيد وفدي بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن ناميبيا التي انتهت منذ اسبوع . وقد اتاحت الفرصة لوفد تايلند خلالها ليؤكد من جديد موقف حكومة تايلند من هذه المسألة الهامة . وفي هذا الصدد ، يشارك وفدي بالكامل في الرأي القائل بأن أي ربط بين استقلال ناميبيا ووجود القوات الكوبية في انغولا أمر لا مبرر له . وقد رفض مجلس الأمن هذا الربط باعتباره منافيا لقراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما أننا ندين بقوة نظام الفصل العنصرى في بريتوريا لانتشائه ما يسمى بحكومة مؤقتة في ناميبيا ، ونشجب هذا الاجراء بقوة باعتباره باطلا ولاغيا . ويدين وفدي أيضا استمرار استعمال جنوب افريقيا لاراضي ناميبيا كنقطة انطلاق لشن هجمات وغارات عسكرية على الدول الافريقية المستقلة المجاورة .

ويود وفدي أن يؤكد من جديد تضامن تايلند القوي مع الشعب الناميبى في نضاله البطولي والعاقل من أجل الحرية والاستقلال في ناميبيا موحدة في ظل القيادة الوحيدة والاصيلة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

ويتركز اهتمام العالم في الوقت الراهن على مشكلات الجنوب الافريقي ، والسبب الجذري لتلك المشاكل هو نظام الفصل العنصرى . وقد لعبت الامم المتحدة دورا حاسما في تزويدنا بالمعلومات عن مخنة شعوب الجنوب الافريقي التعمسة التي وقعت ضحية لسياسة نظام بريتوريا اللاإنسانية القائمة على التمييز العنصرى .

وبالنظر الى تحدي جنوب افريقيا المستمر لقرارات الامم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة ، أود أن أكرر تأييد وفدي لغرض نظام عالمي شامل من الجزاءات الاقتصادية الالزامية على جنوب افريقيا ، يرمي الى وضع حد لنظام الفصل العنصرى في ذلك البلد ، وإنهاء احتلاله غير الشرعى لناميبيا ، وعدوانه على الدول المجاورة .

ومن الاهمية بمكان أن يسترعى وفدي انتباه الجمعية العامة مرة أخرى الى الغزو الفيتنامي لكمبوتشيا واستمرار احتلالها غير الشرعى .

ولا يمكن أن يتحقق السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا إلا اذا التزمت

دول تلك المنطقة باحترام سيادة ووحدة أراضي واستقلال كل بلد . ان غزو فييت نام واحتلالها غير المشروع لكمبوتشيا انتهاك واضح لسيادة ذلك البلد واستقلاله ووحدة اراضيه . والاجراءات الغييتنامية هي انتهاك صارخ للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ومقاصده .

وأود ان أعبر مرة أخرى عن ايمان تايلند العميق بأن مشكلة كمبوتشيا لا يمكن ان تحل إلا بالوسائل السياسية بين الاطراف المعنية مباشرة . ولهذا فإن تايلند والبلدان الاخرى في منظمة أمم وشعوب جنوب شرقي آسيا (الاسيان) تؤيد تماما اقتراح النقاط الثمانية الصادر عن الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ . وترى تايلند ان هذا الاقتراح شامل ومعقول ومرن .

وبينما حظي الاقتراح المؤلف من النقاط الثمانية باستجابة طيبة من معظم أعضاء المجتمع الدولي ، يؤسفنا ان فييت نام رفضت هذه المبادرة البناءة التي تقدمت بها الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية . وفضلا عن ذلك ، ترفض فييت نام الاعتراف بأن المشكلة الكمبوتشية تنبع من احتلال فييت نام غير المشروع لكمبوتشيا . ولهذا ، فإنه برغم بعض التفاؤل الذي لا مبرر له في بعض الدوائر ، لم يحدث في واقع الامر أى تغيير في الموقف الغييتنامي . وبالتالي ، ليست هناك أية احتمالات لانسحاب فييتنامي حقيقي من كمبوتشيا في المستقبل القريب . وان رفض فييت نام الصريح والفوري للاقتراح شاهد على تشدها المستمر وعدم استعدادها لحل المشكلة الكمبوتشية بالوسائل السلمية . وتحث تايلند فييت نام بقوة على النظر بجدية في اقتراح النقاط الثمانية وأن ترد عليه على نحو ايجابي له بالدخول في محادثات مباشرة أو غير مباشرة مع الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية بغية السعي الى تسوية سياسية للصراع الغييتنامي الكمبوتشي .

ويود وفدي ان يفتنم هذه الفرصة للاعراب عن تقديره العميق للسفير ساري ممثل

السفنال رئيس اللجنة المختصة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، وللأعضاء الآخرين في اللجنة المختصة ، لجهودهم المستمرة من أجل ايجاد حل دائم وعادل للمشكلة الكمبوتشية وفقا للولاية التي انيطت بهم من جانب المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره العميق للجهد المستمر الذي يبذله الأمين العام وممثله الخاص . ويحث وفدي الأمم المتحدة على مواصلة دورها المشروع من أجل تعزيز امكانية التوصل الى عملية سلمية في اطار الميثاق لحل هذه القضية الدولية الملحة .

وأود أن أؤكد ، عند التعليق على العلاقات بين لاو وتايلند ، أن علاقاتنا ذات طابع خاص وفريد لأن بلدينا يربطهما التاريخ والدين والعرق والثقافة واللغة . ومع أن تايلند ولاو بهما نظامان اقتصاديان وسياسيان مختلفان ، فإن هذه الفروق لا تحول دون تطوير علاقات حسن الجوار بين البلدين . وقد كانت سياسة تايلند تجاه لاو متنامية دائما . فإن حكومة تايلند تعتبر لاو دائما جارا شقيقا . ومن ثم ، قدمت تايلند مشاريع مساعدة اقتصادية عديدة الى لاو . وفي هذا السياق ، يود وفدي أن يعلن أن ظهور أية اعاقة أو سوء فهم ينبغي أن يسوى شنائيا من خلال الوسائل السلمية ، دون أي تدخل من أية أطراف أخرى .

ومشكلة اللاجئين من أقسى الحاجات التي تترتب على الصراعات في الهند الصينية . وهي تستحق قدرا كبيرا من اهتمام المجتمع الدولي ، لأنها ببالإضافة الى أنها تخلق معاناة انسانية للأفراد ، تترتب عليها أيضا آثار خطيرة بالنسبة للنظام الداخلي والاستقرار والتنمية الاقتصادية ، لا في الدول التي تستقبلهم فحسب وانما أيضا في المنطقة بأسرها ، وبالتالي تعرض للخطر السلم والامن الدوليين .

ويود وفدي ان يؤكد للمجتمع الدولي ان مبدأ اقتسام الاعباء لا بد ان يبقى المبدأ الاساسي في التعامل مع آثار تدفق اللاجئين . ذلك ان المجتمع الدولي لا ينبغي ان يقوم بدوره في التخفيف من هذا العبء فحسب ، بل ينبغي كذلك ان يسعى لمعالجة الاسباب الجذرية للصراعات في الهند الصينية من أجل التخفيف من مشكلة اللاجئين ذاتها.

وفي هذا الصدد ، قدم فريق الخبراء المعني بالتعاون من أجل تجنب تدفقات جديدة من اللاجئين ، تقريراً تضمن توصيات . ويحدو وفدي وطيد الأمل ان تنفذ هذه التوصيات على نحو عاجل لتجنب ظهور حالات لاجئين جديدة . وينبغي في الوقت نفسه ان يواصل المجتمع الدولي بذل كل جهد ممكن لانهاء حالات اللاجئين الموجودة بالوسائل السلمية .

واسمحوا لي الان أقول بضع كلمات عن حالة المشردين الكمبوتشين في تايلند وخاصة على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا . وهناك ما يقرب من ٢٥٠ ٠٠٠ كمبوتشي من المشردين من كمبوتشيا موجودون في الوقت الراهن في تايلند نتيجة لغزو كمبوتشيا واحتلالها على يد القوات الفيتنامية وهجماتها المسلحة على المخيمات المدنية الكمبوتشية على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا منذ عام ١٩٧٩ . وتحاول القوات الاجنبية أيضا منع هؤلاء الافراد التمساء من ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في العودة الى وطنهم ، فقد زرعت عن عمد أكثر من ٢٠ ٠٠٠ لغم في أراضي تايلند بالقرب من الحدود بين تايلند وكمبوتشيا . وفظلا عن ذلك كان لا بد من اجلاء زهاء ٢٣ ٠٠٠ من القرويين التايلنديين من قراهم الى مناطق أكثر أمناً . وإذا سمح لهذه الحالة بأن تستمر فسوف تزيد في المستقبل القريب من العبء الثقيل الذي تتحمله تايلند . وإذا لم يوجد حل سياسي للسبب الجذري لمشكلة كمبوتشيا سيخطر المجتمع الدولي الى مواصلة عملية اقتسام الاعباء .

وقد أدت الحالة في افغانستان التي تصدع عملية الانفراج ، بل انها زادت من حدة التوتر في العالم . ويؤكد وفد تايلند من جديد تأييده الكامل لنداءات منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز والجمعية العامة بشأن الحاجة العاجلة

للتوصل الى حل سياسي شامل على أساس انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان واحترام استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها ووضعها غير المنحاز . ويؤمن وفدي إيماناً راسخاً بأنه من مصلحة الأطراف المعنية جميعاً أن تسعى الى إيجاد حل سياسي تفاوضي لمشكلة أفغانستان ، يضمن أن يكون بمقدور شعبها أن يحدد مستقبله بمنأى عن أي تدخل أجنبي أو قسر أو تخريب أو ضغوط من أي نوع كانت .

وتايلند بوصفها بلد ملاذ مؤقت للاجئين الكمبوتشين ، تعرب عن تأييدها الكامل لاستمرار تقديم المساعدات الإنسانية للمعد المتزايد من اللاجئين الأفغان في البلدان المجاورة - خاصة في باكستان التي كان عليها أن تتحمل عبئاً هائلاً في هذا الشأن . والحالة السائدة في أمريكا الوسطى هي مجال من مجالات التوتر الرئيسية على الصعيد الإقليمي والدولي ، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها مجموعة بلدان كوندادورا للتوصل الى حل تفاوضي للامنة في أمريكا الوسطى ، لا تزال المشكلات هناك بغير حسم ، مما يعرض السلم والأمن في المنطقة كلها للخطر . وتؤيد تايلند في هذا المدد الجهود الدؤوبة التي تقوم بها مجموعة كوندادورا والمجموعة المعاونة لها في أمريكا الوسطى .

ومن المؤسف أن أعمال الارهاب الفاشمة لا تزال مستمرة ، على الرغم من جهود المجتمع الدولي لمنعها . وقد راح ضحية الارهاب أشخاص أبرياء من البشر بصرف النظر عن جنسيتهم . كما أن الارهاب يضر بالعلاقات الودية بين الدول ويعرض للخطر سلم العالم وأمنه . ومن هنا اعتمدت الجمعية العامة في السنة الماضية لأول مرة بالإجماع قراراً يدين الارهاب ويومي بتدابير لمكافحة . ويؤمن وفدي إيماناً راسخاً أيضاً بأن الارهاب ليس له أي تبرير قانوني ، ولا يجوز السكوت عليه في ظل أية ظروف .

وقد أصبح وجود العالم ذاته معرضاً للخطر بسبب سباق التسلح بكل جوانبه ، وخاصة سباق التسلح النووي . والآن من ذلك أن التكنولوجيات المتقدمة تستخدم لوزع شبكات أسلحة جديدة بما في ذلك نظم أسلحة في الفضاء الخارجي ، مما يؤدي الى مزيد من التوتر في العلاقات الدولية .

ونحن نرحب بما أعلنه الرئيس ريفان والأمين العام غورباتشوف في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي من أن الطرفين يعتقدان :  
 "أنه لا يمكن احراز انتصار في حرب نووية ولا ينبغي خوض مثل هذه الحرب على الإطلاق " .

واتفقا على التعجيل بالمفاوضات بينهما بهدف :  
 "منع قيام سباق للتسلح في الفضاء وانهاثة على الأرض ، والحد من الأسلحة النووية وتخفيضها وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي" . (A/40/1070 ، ص ٣)  
 وإلى جانب الخطر المستمر الذي تمثله الأسلحة النووية للبشرية ، فإن الاخطار الناجمة عن سباق التسلح التقليدي واضحة هي الأخرى تماما . ولهذا يعتقد وفدي ، انه بينما ينبغي التأكيد بشكل مناسب على نزع السلاح النووي ، ينبغي إيلاء الاهتمام المناسب أيضا لاجراءات نزع السلاح التقليدي .

وتشعر تايلند بمزيد من القلق لتحويل الموارد البشرية والمادية والمالية الثمينة من أغراض التنمية والرفاه إلى الأسلحة بجانبها النووي والتقليدي . ونعتقد انه لو أمكن توفير التكاليف الباهظة لسباق التسلح فإن الكمية الهائلة من الموارد التي يمكن أن توفر على هذا النحو يمكن استخدامها في أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولهذا يؤيد وفدي تمام التأييد القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الأربعين بعقد مؤتمر دولي لبحث العلاقة بين نزع السلاح والتنمية . ويحدونا وطيد الامل في ان يعقد هذا المؤتمر في عام ١٩٨٧ بلا تأخير .

وشمة خطر كبير آخر تتعرض له البشرية يتمثل في مشكلة المخدرات . فقد زادت في السنوات الأخيرة الاخطار الناجمة عن العقاقير غير المشروعة زيادات كبرى . واليوم تفاقمت الحالة وبلغت مرحلة مثيرة للانزعاج . ولا بد ان نتصدى الآن للخطر وأن نفعل كل ما في وسعنا لتقليل وإزالة ما ينزله بأصرتنا الانسانية من أضرار . وقد أبدت تايلند دائما قلقها البالغ للخطر المتزايد الناجم عن إساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها ، واتخذت اجراءات فعالة وقوية لمواجهة المشكلة على الصعيد الوطني .

ولهذه المشكلة أيضا آثار خطيرة على المعيد الدولي . وما فتئت تايلند منذ أمد طويل تدعو بقوة إلى بذل جهود حاسمة متضافرة على المعيد العالمي لمكافحة التهديدات الخطيرة التي تفرضها مشكلة العقاقير على المعيد الدولي . ولهذا السبب ، شاركت تايلند في تبني قرار الجمعية العامة ١٣٣/٤٠ ، الذي ينص على عقد مؤتمر دولي في فيينا في عام ١٩٨٧ بشأن إساءة استخدام العقاقير والاتجار غير المشروع بها .

ان تايلند مقتنعة بان نجاح هذا المؤتمر سيعتمد على التزام كل الدول بالتعاون بعضها مع بعض في معالجة هذه المشكلة .

بعد استعراض التطورات المختلفة في العالم ، تبدو الافاق العامة كئيبة . يبدو اننا جميعا عاجزون عن مواجهة الازمات العديدة التي تواجهنا في كل مكان . ومن الصعب ان نتفائل . ومع ذلك ، لا يمكن ولا ينبغي أن نياس . إن المسألة أصبحت الآن أكثر الحاحا لكل نعمل معا من أجل التوصل الى إقامة نظام جديد للسلم والعدالة . ولا بد ان نكرس انفسنا من جديد لمهمة خلق وعي جديد بالاطار التي تحدق بنا . ولا بد ان يكون لدينا وعي جديد بالحاجة الحيوية الى مزيد من التعاون الدولي الفعال لانه بغير ذلك قد لا نعيش طويلا . إن نظاما عالميا جديدا للسلم والعدالة لا يمكن ان يتحقق إلا من خلال التفاهم والاستعداد الى التوصل الى حل توفيقي . ومع ذلك ، لا بد لذلك النظام ان يستند على الاحترام الكامل للمبادئ المقبولة عالميا وحكم القانون الدولي .

وتعتقد تايلند اننا اذا أمكن ان نوحّد قلوبنا وأيدينا في سعينا المشترك من أجل عالم أكثر عدلا وأكثر ملما ومشاركة وإرادة سياسية فإننا سوف نحقق النجاح . ولا يمكن ان نفشل لاننا مدينون بذلك لانفسنا وللأجيال المقبلة .

قبل ان اختتم ملاحظاتي ، تود تايلند أن تشيد إشادة حارة بأميننا العام القدير الذي لا يكل في جهوده ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي تقف على عاتقه تلك المهام الجسام لقيادة هذه المنظمة العالمية ، وخاصة في الوقت الراهن حيث تواجه المنظمة أزمة مالية . ويحظى الأمين العام بتأييدنا الكامل والمستمر في أدائه لمهامه الهامة والبالغة الصعوبة . ونحن نحياه على تفانيه واجتهاده من أجل قضية السلام والحرية والعدالة وتقدم الانسان .

السيد هاردينغ (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان انتخاب

السفير شودري لرئاسة هذه الجمعية هو إشادة حقبة بخبراته ومهاراته الواسعة الدبلوماسية . كما أنه ، في الحقيقة ، إشادة لقدرة هذه المنظمة على الرقي الى

مثلها العليا والتبادل الديمقراطي بين الدول . فإن بلاده ، بنغلاديش ، مثل الغالبية العظمى للدول المجتمعة هنا لا تأتي الى هذه المنظمة الدولية بتعقيدات القوة الاقتصادية أو القوة العسكرية . وإنما تجلب التزاما نشطا ودائما بالسلم والتنمية والسعي وراء هذه الغايات من خلال تعاون دولي والتوصل الى توافق الآراء . ونحن نتوقع دورة مثمرة تحت اشرافكم .

وأود أن أشيد بالسيد خايمي دي بينيس مغير اسبانيا على الطريقة الماهرة والقديرة التي قام بها بمهامه إبان الدورة الأربعين للجمعية العامة .

توفر كل دورة للجمعية العامة فرصة جديدة للدول لأن تفكر في مسار الأحداث الأخيرة ، وتقيم أعمالها وتبلغ مستويات جديدة من التفاهم بشأن المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي وأعضاؤه . وأن التكرار الذي يتسم به السلوك الدبلوماسي للدول ، والذي لابد أن يحجب المشاركة في هذه المناقشة العامة ، لا ينبغي أن يخفي حقيقة أن ذلك يعد ، في الجوهر ، نهجا منطقيا وديمقراطيا لتسوية الخلافات وتصريف العلاقات بين الدول . وفي هذا الخصوص ، فإن الأمم المتحدة تجسد مثل المناقشة والحل التوفيق وتوافق الآراء القديمة ، وهي مثل وإن كانت تنتهك غالبا فإنها مرنة دوما ولا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة لمفهوم المجتمع . إن قوة هذه المنظمة الأساسية والواضحة هي مصدر لاقتناع جامايكا بأن الأمم المتحدة ، خلال الأزمة الحالية وبفضل الآخرين الذين سيتبعوننا دون شك ، لن تبقى فقط بل ستسود .

ويجب على هذه المنظمة أن تبذل جهدا لكي لا تستسلم للنظرة الفائضة للمستقبل . والحقيقة تتمثل في أنه مهما كانت رفيعة ونبيلة أهداف هذه المنظمة ومثلها ، فلا يوجد سبب تلقائي للاعتقاد بانها ستتحقق فيما بعد . والمطلوب هو تغيير واع ومقصود للمنظمة لمواجهة التحديات الجديدة والمصاعب التي تنشأ عن البيئة المتغيرة . وأن الأسس الراسخة لمثل الميثاق الشابة التي اختبرها الزمان تتماشى دائما مع هيئة عالمية متكيفة ومتجددة ودينامية . إن الأمم المتحدة ليست هيئة متحجرة منطوية على مفارقة تاريخية كما يريد أولئك الذين ينتقصون من أهميتها .

ولكن ليس هناك أي شك في أنها يجب أن تستخدم خبراتها التي اكتسبتها من خلال مواجهاتها للمشاكل القديمة بفعالية أكبر . وينبغي أن تتحرك بنشاط أكبر . وينبغي لنا أن نبتكر السبل والوسائل لمعالجة جيل جديد من المشاكل الدولية المعقدة بفعالية أكبر . هذا هو التحدي الحاسم الذي يواجه المنظمة وأعضاءها .

ومن بين هذه المشاكل مشكلة الإرهاب الدولي . إن الفرض الأساسي من قيام الأمم المتحدة هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ولقد تبنى الإرهاب الدولي بشكل صارخ كتهديد خطير للسلم الدولي وأمن الأفراد والدول . وهو يمثل نوعا خبيثا من العنف . فإن طابعه العشوائي وغير التمييزي وانتشاره السريع عبر الحدود وعدم معرفة هويته مرتكبيه يخلق جوا من الخوف والرعب والعداء . وهذا لا يقتصر فقط على ضحايا الإرهاب المباشرين لأن الإرهاب بطبيعته لا يخص ضحاياه ممن تحملوا خسائر جسيمة من جراء العنف فقط وإنما يمتد إلى أولئك الذين يخشون التعرض لهجوم عشوائي .

إن حكومتي تدين الإرهاب الدولي بأقوى العبارات . وينبغي للمجتمع الدولي أن يبني الأسس لمواجهة هذه المسألة مستندا على ما قدمته الدورة الأربعون للجمعية العامة . كما ينبغي أن نسعى الآن إلى تعزيز النظام القانوني الدولي الذي وضع منذ زمن وذلك بتجريم أفعال محددة مثل تلك التي شملتهما الاتفاقيتان المتعلقةتان بالطيران المدني واحتجاز الرهائن وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة . أننا نؤمن أن تعاون كل الدول والتبادل الكامل للمعلومات والتصديق على الاتفاقيات القانونية الدولية القائمة والالتزام بها يمثل عناصر أساسية في تعزيز نهج متعدد الأطراف لمعالجة هذه المسألة . ويجب على الأمم المتحدة أن تشجع وتيسر هذه العملية بكل الوسائل المتاحة لها . وفي الحقيقة ، قد يكون من المناسب النظر في إعداد اتفاقية لكبح الإرهاب الدولي توضع ضمن إطار عمل هذه المنظمة .

وفي الوقت نفسه لا بد أن نوضح أننا لا نقر ما يهدو أنه محاولة متعمدة للخلط بين الارهاب الدولي ونضال حركات التحرر الوطني في سبيل حق تقرير المصير . ونحن نعرف أنه مازالت هناك حالات من السيطرة الاستعمارية والعنصرية يكبت فيها التعبير عن الآراء السياسية . ومن ثم ، ينادي بهذه المنظمة وبأعضاء مجلس الأمن على وجه الخصوص ، المشاورة بقدر أكبر في العمل على إيجاد وتنفيذ حلول سياسية بما يقلل من امكانية اللجوء الى العنف كأداة للتغيير .

لقد تكلمت عن جيل جديد من المشاكل الدولية ، وفي ذلك نوع من المفارقة . فزيادة وسائل الاتصال بما فيها يسر السفر وسهولته أسهمت الى حد كبير في نشوء مجتمع عالمي . ولكن تلك العوامل ذاتها أسفرت عن أثر غير مقصود ، إذ أدت الى تزايد حدة المشاكل وحولتها الى مشاكل دولية على نطاق لم يسبق له مثيل ، بينما كانت تلك المشاكل تكاد تنحصر فيما مضى داخل الحدود الوطنية . ومن الملاحظ أن الاثار النفسية للعنف الارهابي تنحو الى تجاوز أثره المادي البحت على بشاعته . الامر الذي له دلالة لأن مثل هذا الاثر الشامل لا يمكن أن يحدث الا اذا نشأت حالة من الفرع الجماعي وأصبحت عشوائية العنف ونطاقه يهددان البشرية ذاتها .

وتلك أيضا هي طبيعة الاتجار الدولي غير المشروع في العقاقير . فذلك الخطر المتواري المتفشى في مجتمعات بأسرها ، هو مثال آخر على النوع الجديد من المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي ، وقد هيأ تكافل العالم الحديث الظروف لرواج الاتجار غير المشروع في العقاقير الضارة ولانتاجها واستهلاكها . ويتجلى الآن بوضوح أن ذلك التطور أصبح مشكلة ذات أبعاد خطيرة . فهو لا ينال من صحة البشر وأخلاقياتهم فحسب وإنما يطلق العنان أيضا لقوة آتمة كفيلة بهتك النسيج الاجتماعي والسياسي لمجتمعات بأسرها . ولذا يوجب اعتباره قضية محلية أو ثنائية وإنما هو مشكلة ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى لها بقوة بما لديه من موارد مالية وتقنية وغيرها .

وبلدان العالم الثالث نفسها تقاسي من تلك التجارة ونخشى أن يكون الاستفراق في تقسيم العالم الى مصادر توريد وأسواق ، الى منتجين ومستهلكين ، هو محاولة

مفتعلة لالقاء اللوم على الغير ، وغالباً ما يتم اللجوء اليها تحقيقاً لمصالح ذاتية ، ولحجب الحقيقة التي مؤداها أن البلدان الفقيرة هي أكثر من يتعرض للمواقب الوخيمة المترتبة على الاتجار الدولي غير المشروع في العقاقير .

ان هذه البلدان تفتقر الى الموارد اللازمة لمعالجة تفشي اضرار اساءة استعمال العقاقير بين سكانها . وفلا عن ذلك فمن المعروف أن الاموال الطائلة التي يديرها الاتجار في العقاقير تستخدم في تلك المجتمعات لتقويض العمليات الانتخابية أو لمحاولة ذلك . ومن ثم ، تهاجم تلك التجارة الاسس ذاتها التي تقوم عليها المجتمعات الديمقراطية .

ولكن لماذا يتاجر الناس في تلك العقاقير المدمرة ؟ والرد ببساطة هو أنهم يفعلون ذلك من أجل الربح . وبالتالي يجب علينا أن نجد الوسائل لجعل الاتجار غير المشروع في العقاقير غير مربح .

وتبحث حكومتي حالياً مشروع قانون سيمكن السلطات من تقصي أرباح الاتجار في العقاقير وتجميدها والاستيلاء عليها ومصادرتها .

وتأمل جامايكا أن يؤدي المؤتمر العالمي المعني باساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع فيها والمزمع عقده في العام القادم في فيينا ، الى اضطلاع الأمم المتحدة بدور فعال وقوي في معالجة تلك المشكلة ، وأن يرمي الاسس لتعاون أكثر فعالية في هذا المجال بين الدول الاعضاء في المجتمع الدولي .

ونحن نحتفل في العام الحالي بالسنة الدولية للسلم . ومما قد لا يبعث على التفاؤل في عصرنا أن نتأمل في التاريخ فنجد أن الحروب كانت تعلن دائماً بحماس وضجيج وطننة أما السلام فيزحف وجلا وعلى استحياء . وقد كتب الشاعر ملتون موجهها حديثه الى قائد عسكري معروف في عصره يقول أن "للسلم أيضا انتصاراته التي لا تقل زهوا عن انتصارات الحرب" . وتحقيق الهدف الاساسي للأمم المتحدة يتطلب بل يستلزم ألا تدعن هذه المنظمة للانهزامية عندما يكون الامر متعلقا بمون السلم . وقد عملت جامايكا بنشاط من خلال لجنتين أنشئت على الصعيد الوطني - وتشرفت برئاسة احدهما

لترسيخ المثل العليا للسنة الدولية للسلم والنبهات بأنشطة تشمل بها ، ونحن نؤكد  
تأييدنا لهذه المبادرة التي تذكرنا بأن هناك مشاكل دولية جديدة قد نشأت في نفس  
الوقت الذي ما زالت المشاكل القديمة قائمة فيه بلا حل .

ومما يبعث على الأسف أنه لم يطرأ أي تغيير هام على الحالة الدولية . فما  
زالت المواجهات العسكرية مستمرة . ومناخ التماح والتعاون أصبح ملبدا بالغيوم .  
والفرص المتاحة من خلال منظومة الأمم المتحدة لتوطيد الاتصالات والتعاون يجري  
تجاهلها . وغني عن البيان أن أي أمل في احراز السلم لا بد وأن ينبع من تفاهم  
وتعاون أكبر . وبقاء البشرية يقتضي قدرا أكبر من التصميم على إيجاد حلول عن طريق  
الحوار البناء .

ونحن نقدر ما يبذله الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من جهود متجددة  
لمناقشة مسائل تحديد الأسلحة . وقد صاد مناخ من التفاؤل في أعقاب اجتماع القمة  
المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، ونحن نرحب بالمساعي الجديدة من قبل  
زعيمي البلدين لاستئناف عملية الحوار . وقد تكون تلك العملية بطيئة ولكننا على  
اقتناع بأن الدبلوماسية المتأنية وحدها هي السبيل لأي تفاهم حقيقي ، وذلك ما برهنت  
عليه الخاتمة الموفقة للمفاوضات التي جرت في ستكهولم في إطار مؤتمر الأمن في  
أوروبا .

وتواصل جامايكا دعم الخطوات الايجابية صوب تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وقد  
جسد لنا حادث محطة شرنوبيل النووية ، الذي وقع في وقت سابق من هذا العام ، والآثار  
المتربة عليه ما تشكله الإشعاعات من خطر على وجودنا . ومن الحتمي أن تستهل عملية  
نزع السلاح النووي التي تبدأ بفرض حظر شامل على تجارب الأسلحة النووية . ونحن نرحب  
بالوقف المؤقت من جانب واحد للتجارب النووية الذي أعلنته إحدى الدول حائزة الأسلحة  
النووية ويحدونا وطيد الأمل أن تحذو حذوها الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية .  
كما أن الجهد الدولي الرامي إلى وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه يحظى بتأييد الأغلبية  
الساحقة من البشرية التي تدعو إلى السلم وإلى ممارسة الحكومات لارادتها السياسية  
كيما تضع حدا لتبديد الموارد على تكديس الأسلحة .

وما زالت الحرب المفجعة والعقيدة بين ايران والعراق مستمرة ، ونحن نحث  
الامين العام على مواصلة بذل مساعيه الحميدة لاقتناع هاتين الدولتين بالتماس السبل  
السلامية لانهاء ذلك الصراع المرير الذي طال أمده . ومن أبشع صور تلك الحرب استخدام  
الاسلحة الكيماوية . ولذا فاننا نناشد طرفي النزاع والمجتمع الدولي مرة أخرى ،  
المضي بعزيمة أقوى في الجهود الرامية الى خطر استخدام الاسلحة الكيماوية .

وفي الشرق الاوسط ، لا تزال المشاكل الاساسية قائمة ، ولكن الحاجة لتسوية شاملة ودائمة أصبحت أكبر . اننا نعتبر القضية الفلسطينية هي لب مشكلة الشرق الاوسط ، ولا نتصور أي سلم أو استقرار في المنطقة ما لم يحصل الشعب الفلسطيني على حقه في تقرير المصير وعلى وطن له . ان هذا بالإضافة الى انتهاء سياسات الاحتلال والضم سيمنح جميع دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، من العيش في سلام وأمان ضمن حدود معترف بها دوليا .

وعلى الرغم من أنه لا يمكن رفض الجهود الأخرى ، التي تبذل سعيا لتحقيق السلام في المنطقة ، رفضا قاطعا ، فاننا نرى أن النهج الشامل سيكون أكثر فعالية بكثير لذلك ، فاننا لا نزال نؤيد عقد مؤتمر دولي للشرق الاوسط تحت رعاية الأمم المتحدة . ان الأزمة في أمريكا الوسطى هي الأخرى مسألة تشير قلقا عميقا في جامايكا . لقد أيدنا على الدوام وسنظل نؤيد المبادرات الدبلوماسية التي تقوم بها مجموعة كونتادورا بحثا عن حل سلمي للمشكلة .

وفي هذا الصدد ، فاننا مسرورون لسماع الاعلان الأخير لبلدان أمريكا اللاتينية الثمانية ، التي تظلم بمبادرة كونتادورا ، بأنها ستجتمع في أقرب وقت ممكن لوضع استراتيجية جديدة تستهدف كسر جمود المفاوضات .

ان تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في جنوب افريقيا والخطر الذي يتهدد السلم والاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي ككل لا يزالان من أكبر تحديات عصرنا . ان معارضة جامايكا الكاملة والتامة لنظام بريتوريا الوحشي معروفة جيدا ، فقد عبّر عنها رئيس الوزراء في دورة الذكرى الأربعين ، كما أعاد الاعراب عنها مؤخرا نائب رئيس الوزراء في دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بناميبيا ، التي عقدت في هذه القاعة قبل أسابيع قليلة .

اننا ندعو مجلس الأمن ثانية لفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا كوسيلة لانهاء نظام الفصل العنصري . لقد تزايد على مدى العام الماضي قبول استخدام الجزاءات في هذا الكفاح . وبفضل الغريزة الصحيحة للشعوب في كل مكان ووعيتها الصادق

أصبح الرأي العام لا الحكومات هو الذي يمسك بزمام المبادرة . كما أن قرارات بلدان الكومنولث الأخيرة اتخاذ مزيد من التدابير ضد جنوب افريقيا تقوم على الاقتناع بفعالية الجزاءات . ان نظام بريتوريا ، خلافا لما يعتقد البعض ، قلق حقا من احتمال فرض جزاءات شاملة عليه .

ان جامايكا لا تزال غاضبة وقلقة جدا لاستمرار الحالة المروعة في جنوب افريقيا نفسها ، والعدوان العسكري المستمر ومحاولات زعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة . وبالإضافة الى محاولات بريتوريا الأخيرة التي تستهدف اطالة وجودها غير الشرعي في ناميبيا وضم الاقليم بالقوة ، فان سياساتها وأفعالها أدت كنتيجة حتمية ، الى تصعيد احتمالات وقوع صراع عنصري غير محدود في المنطقة ، وهي احتمالات تدعو بالفعل الى الذعر ، وتمثل هجوما ، صارخا على حكم القانون الدولي واحترام حقوق الانسان والسلوك المتحضر فيما بين الدول .

وفي أفغانستان وكمبوتشيا وقبرص وشبه الجزيرة الكورية والصحراء الغربية وغيرها من المناطق ، حيث لا يزال العدوان والاحتلال والصراع العلني والمستويات العالية من التوتر قائمة ، لم تتحقق مثل الميثاق والامل الذي حملته مبادرة السنة الدولية للسلام . ان جامايكا تحث الاطراف في هذه النزاعات على تجديد البحث عن حلول سلمية والتجاوب ايجابيا مع مبادرات الامين العام .

ان للسلام أبعادا عديدة . وسيبقى السلم الدائم الحقيقي حلما لا سبيل الى تحقيقه ما دامت الغالبية العظمى من الدول وشعوبها تعيش في ظروف تتسم بالفقر وانعدام التنمية .

ان تحديات التنمية ونزع السلاح وصون السلم لا تزال هي المهام الاولى في عصرنا . والواقع أن الحاجة الى التعاون الدولي والدور الايجابي البناء لهذه المنظمة في معالجة المشاكل الاجتماعية والسياسية الكبيرة ، التي لفت الانتباه اليها قبل قليل ، حاجة ملحة بقدر ما هي ملحة في الشؤون الاقتصادية الدولية . والمأساة الحقيقية هي أن المجتمع العالمي ، ولاسيما القوى الاقتصادية العظمى ، لم يدرك هذا التكافل ادراكا كاملا كما ينبغي .

ان التكلفة التي تتحملها البلدان النامية على شكل نمو ضائع وتنمية متخلفة تكلفة باهظة . وقد تم تبيان ذلك مرة ثانية وبشكل أكيد في عام ١٩٨٥ . ففي العام الماضي ، ضعف الانتعاش في البلدان الصناعية . ولم تتمكن الولايات المتحدة على وجه الخصوص من المحافظة على دورها كمحرك للاقتصاد العالمي . فقد تناقص معدل النمو فيها من حوالي ٧,٢ في المائة في عام ١٩٨٤ الى ٢,٥ في المائة عام ١٩٨٥ . فما هي بعض نتائج ضعف الانتعاش هذا ؟ لقد انخفضت معدلات النمو أيضا انخفاضاً شديداً في عدد كبير من البلدان النامية خلال عام ١٩٨٥ . ومن الواضح ، على ضوء مشكلة المديونية الحادة التي تعاني منها بلدان عديدة والحاجة الى كسب عملات أجنبية ، أن نمو حجم الصادرات هبط في العالم النامي من ١١ في المائة عام ١٩٨٤ الى ٢,٢ في المائة فقط في عام ١٩٨٥ . وارتفعت نسب خدمات الدين بانخفاض حجم الصادرات . وتناقصت معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية خلال ذلك العام . كما أدى ضعف طلب البلدان الصناعية الى انخفاض قدره ١١ في المائة في أسعار السلع الأساسية ، غير البترولية ، المصدرة ، وهو أمر مؤلم للبلدان مثل جامايكا . كما حدثت تطورات عكسية أيضا في حالة السلع المصنعة التي تصدرها البلدان النامية . فلم ترتفع صادرات هذه السلع الا بمقدار ٢,٢ في المائة في عام ١٩٨٥ ، بعد أن نمت بمعدل ١٦,٦ في المائة في عام ١٩٨٤ ، عندما كان الانتعاش في البلدان الصناعية قويا .

ولعل التشبيه اللازم لوصف هذه الحالة ليس هو "كلجة الماء يلقي فيه بالحجر" بل يلزم تشبيه أقوى فمن الواضح ، أن التغيرات الحاصلة في مستويات النمو والطلب في البلدان الصناعية تحرك قوى اقتصادية قوية تتردد انعكاساتها جيئة وذهابا في الاقتصاد العالمي كله . ويتعين على المجتمع الدولي لا أن يدرك هذا فقط ، بل عليه أن يفهم أن هذه القوى يمكن تسخيرها للخير أو للشر .

ولهذا السبب ، ترى جامايكا أن هناك فرصة تاريخية متاحة للاقتصاد العالمي . وتلوح في أفق اليوم فرصة لانفراج العلاقات بين الشمال والجنوب . اننا نقول هذا لان التطورات الاقتصادية خلال الثمانينات ، لاسيما الركود الحاد في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢

وأشوا مظاهره ، وازمة المديونية وانهبأر أسعار السلع الأساسية ، أدت أيضا إلى أحداث تغييرات في نهج التنمية واستراتيجيات إدارة اقتصادات عدد متزايد من البلدان النامية .

ويجري حاليا اتباع التكيف الهيكلي وتنويع المصادر . وتخفيض الميزانيات وعجوزات الحسابات الجارية . وتبذل جهود لتخفيض ، التشوهات في أسواق السلع وعوامل الإنتاج ، أو التخلص من تلك التشوهات . وظهرت أسعار صرف أكثر واقعية . لقد كانت فترة تكشف وتضحية وتغيير . وها هو قد انقضى نصف العقد ، ولا يزال واضحا أنه على الرغم من الجهود الجبارة التي بذلتها البلدان النامية فإن النمو الواسع النطاق ، الذي يمكن المحافظة عليه لا يمكن تحقيقه دون نمو أقوى في الطلب وفي مستويات التدفقات المالية من بلدان الشمال الصناعية .

ومما يدعو الى القلق العميق أن الحادث هو الضد تماما . فالانتعاش تباطأ في بلدان الشمال الصناعي . وتوضح البيانات المستقاة من البنك الدولي أن التدفقات المالية الصافية الى البلدان النامية انخفضت في عام ١٩٨٥ من ٥٥ بليون دولار الى ٤٢ بليون دولار . وبالإضافة الى ذلك ، انخفض صافي الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة من الشمال الى الجنوب بنسبة ٢٨ في المائة منذ عام ١٩٨١ .

وترى جامايكا انه من قبيل المفارقة أنه خلال الفترة عينها التي تشهد فيها كثير من البلدان النامية ظروفًا تكون قائمة فيها أو تخلق خلقًا للوصول باستخدام رأس المال والتدفقات المالية من الشمال الى الحد الامثل من فعالية التكاليف ، أن ينخفض حجم تلك الموارد . واننا لنحث البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية متعددة الاطراف على زيادة تقديم الموارد المالية للبلدان النامية في هذا الوقت الحرج ، ونؤكد أن مما لا غنى عنه أن تعتمد البلدان الرئيسية المتقدمة سياسات من شأنها أن تكفل انتعاشًا مستمرًا ومعززا في الشمال الصناعي .

ومن رأينا أن هذا لا يتطلب انتهاز سياسات نقدية ومالية ملائمة فحسب بل ويتطلب أيضا خفض الحواجز التجارية غير الجمركية . كما يجب أيضا إيلاء مزيد من التفكير والاهتمام من جانب البلدان الصناعية الى إعادة توزيع واستخدام الفوائض المتراكمة بطريقة من شأنها تنشيط وتعزيز التنمية في الجنوب . ونحن على يقين من أن هذا السيناريو وحده هو الذي سيتيح للبلدان النامية أن تنمو وتقوم بعبء خدمة ديونها .

مازال الكثير من مشاكل الاقتصاد العالمي متصفا بالحدة . فعبء الديون يشغل كواهل الكثير من البلدان ، ويظل منطويا على تهديد محتمل للنظام المالي الدولي . إن قضايا الحماية والتجارة وأسعار السلع الأساسية وتدفقات الموارد والاصلاح النقدي لاتزال بنودا على جدول أعمال المجتمع الدولي ، ولا بد من تناولها بروح خلاقة ونشطة .

ونحن نرحب في هذا السياق ، بالاتفاق الذي تسنى التوصل اليه مؤخرا في بنتا دل استي حول البدء في الجولة الجديدة من المفاوضات متعددة الاطراف للاتفاق العام

للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) . وفي السنة القادمة أيضا ، ستتيح الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) فرصة للمجتمع الدولي لتناول مجالات النقد والمالية والتجارة والتنمية بطريقة شاملة ومتكاملة . ونحن نشجع الدول جميعا على التعاون ضامنا لنجاح ذلك الاجتماع الهام . فلا بد أن توضع اقتصادات البلدان النامية على طريق النمو المطرد عملا على تحقيق آمال وطموحات البشر التي جسدها الميثاق الموجه لأعمال المنظمة .

هذه القضايا المستمرة والمرهقة والتي كثيرا ما تكون مربكة ، تقتضي وجود أمة متحدة فعالة ومستجيبة وحية . إن جهد النقد الذاتي الجماعي قد نتج عنه تقرير فريق الخبراء الحكوميين الدوليين الرفيع المستوى ، وهذا التقرير مما نرحب به . إنه خطوة في الاتجاه الصحيح . فتوصياته عميقة وحافزة للفكر ، إلا أنه سيكون من المبالغة في الطموح أن نتوقع أن تعتمد هذه الدورة للجمعية تلك التوصيات . ففي التوصيات من التناقضات وأوجه التضارب ما يجعل من المستحيل الأخذ بها جملة . على أن الجمعية لابد أن تدرس التقرير بإمعان . وعلى الدول الأعضاء ، أثناء تلك الدراسة ، أن تحرص غاية الحرص على عدم تشويه مبادئ المنظمة وأهدافها أو الخط من قدرها فهي غمار الاجتهاد الضروري حسن النية للاستجابة للمشاكل الفورية المتعلقة بالكفاءة الإدارية وملازمة الاجراءات المالية .

وأخيرا ، تلحظ جامايكا بالارتياح أن هناك تقدما في أعمال اللجنة التحضيرية المتعلقة بقانون البحار . ويسرنا أنه تسنى التوصل الى اتفاق حول تفاهم لتخطي مشكلة الادعاءات المتداخلة للمستثمرين الرواد ، وننتطلع الى تسجيل المستثمرين الرواد في المستقبل القريب ، فمن شأن هذه الخطوة أن تكفل مزيدا من المصداقية للنظام الدولي لقاع البحار ، وأن تبهرن بصورة أكبر على التزام المجتمع الدولي باتفاقية قانون البحار .

إن تاريخ قدرة الانسان على التكيف مع الظروف والبيئات المتغيرة يزودنا بالأمل في أن تستجيب الأمم المتحدة للاحتياجات والتحديات الجديدة . إن كل شيء يتوقف

علينا نحن الدول الاعضاء لاننا متى وعينا الاحتياجات نكون نحن الذين ننظم أنفسنا وننظم هذه المؤسسة حتى تصبح جدارتها فوق المساءلة وبمنجاة من الهجوم .  
إننا نتطلع الى مستقبل الانسان ونتطلع الى مستقبل الامم المتحدة ، ولا نستطيع إلا أن نأمل أن تسود قدرة التكيف وغريزة حب البقاء .

السيد آل ثاني (قطر) : إنها لمناسبة سعيدة أن أقف أمامكم والجميع الكريم ، لاتقدم لكم باسم دولة قطر بخالص التهاني الطيبة بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الجديدة التي نتمنى مخلصين أن تكون دورة موفقة وناجحة .

لقد جاء انتخابكم تقديراً كبيراً لشخصكم الكريم ولما تتمتعون به من خبرة كبيرة ، ودراية واسعة ، وكفاءة عالية نحن واشقون من أنكم ستضعونها بكل إخلاص في خدمة المجتمع الدولي من خلال رئاستكم لهذه الدورة ، كما جاء انتخابكم تقديراً للدور البناء الذي تقوم به دولتكم الصديقة من خلال عضويتها في الامم المتحدة .

ولا يغوتني هنا أن أشيد بالعلاقات الطيبة التي تربط بين بلدينا ، والتي تميزها أواصر علاقات تاريخية طيبة نحرم جميعاً على تنميتها .  
وانتهز هذه الفرصة السعيدة لأعبر عن جميل الشكر وعظيم الشناء لسلفكم الموقر الذي أدار أعمال دورتنا السابقة بكل كفاءة واقتدار .

كما أتقدم بمزيد التقدير لسعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام للأمم المتحدة ، على جهوده المحمودة الطيبة التي بذلها ، ومازال بكل التفاني والاخلاص في سبيل توطيد دور الامم المتحدة ودعم مصداقيتها لدى شعوب الأرض ، من أجل حفظ السلم والامن وإنهاء كافة المنازعات التي مازالت تخيم على الحياة الدولية .

وإننا لنشيد بتقريره القيم الذي قدمه عن أعمال منظمة الامم المتحدة لهذه الدورة ونؤيد ما ورد فيه كل التأييد مع تمنياتنا المخلصة بدوام الصحة والعافية له .

إن ما تحظى به الأمم المتحدة كمنظمة دولية ، من تقدير واحترام بين كافة شعوب الأرض ، باعتبارها تمثل أعلى القيم الإنسانية في العلاقات الدولية وتسعى كما جاء في ميثاقها من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين ، يدعونا جميعاً إلى تعزيز دور هذه المنظمة واحترام قراراتها وتوصياتها ، والعمل الجاد على تنفيذ ما ورد في ميثاقها والالتزام به\* .

ولكن ما نراه بكل أسف من عدم التزام بعض أعضاء هذه المنظمة الموقرة بما يصدر عنها من قرارات وعدم قدرتها على إلزام أولئك الأعضاء بتنفيذ تلك القرارات يدعونا جميعاً إلى العمل الجاد والمخلص للوصول إلى طرق نستطيع بها إلزام كافة الأعضاء ذوي العلاقة بالالتزام بما يصدر من قرارات عن منظماتهم ، وإلا فما جدوى انضمامهم إليها .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دوس سانتوس (موزامبيق) .

على أن ذلك لا يعني بأي حال انكار الجهود المخلصة التي بذلتها وتبذلها الأمم المتحدة وأمينها العام على مختلف الأصعدة في سبيل تعزيز السلام العالمي واشتراك الدور الفاعل والقوي لهذه المنظمة .

ولا يغوت وفد بلادي أن يشيد بالجهود الممتازة التي بذلتها فريق الخبراء الحكومي الدولي لاستعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للأمم المتحدة .

ولقد كان من الطبيعي بعد مرور أربعين عاما على انشاء هذه المنظمة الموقرة وازدياد المهام الموكلة اليها مع نمو اجهزتها وتشعب مسؤولياتها أن يتم التقييم الإداري والمالي بهدف تطوير أساليب العمل وزيادة كفاءة الاداء وتوفير مزيد من الموارد خدمة للأهداف الانسانية السامية التي وجدت من أجلها هذه المنظمة .

وان وفد بلادي ليؤكد على أهمية العامل السياسي وصدق الارادة السياسية من قبل الدول الاعضاء في الالتزام بمقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ قراراتها مما يعزز دور هذه المنظمة ويجدد ثقة المجتمع البشري فيها ويؤكد بالتالي تجاوبه الكبير معها مما يسهل دعمه وتأييده لها والقيام بدفع كافة التزاماته المالية تجاهها لازالة كافة العقبات من أمامها .

تظل القضية الفلسطينية المثال النموذجي لعدم الالتزام بقرارات الأمم المتحدة والتنكر لها وتعطيلها .

فالكيان الصهيوني ، منذ اغتصابه لأرض فلسطين من أهلها الشرعيين وطردهم منها ، مازال يمثل العاصي الأول لقرارات الأمم المتحدة والمتحدي القوي لها فهو مازال يمارس ارهابه وعدوانه على الشعب الفلسطيني داخل وخارج وطنه الاصلي ، فلقد عمل على طرده أولا بقوة السلاح ومن لم يخرج منهم فالمذابح والقتل الجماعي في انتظاره ، ولم يكتف بذلك بل أخذ في ملاحقتهم في مخيمات الغربة والتشريد وأعمل فيهم آتته العسكرية تقتيلا وتدميرا ماديا ومعنويا ، ولم يكفه ذلك أيضا فعمد الى محاربة الدول العربية المجاورة لفلسطين وضم أجزاء من أراضي تلك الدول اليه بحجة تافهة لا يقوم عليها دليل ولا يقبلها منطق وهي ادعاؤه بأن محاربة تلك الدول جاء بهدف الحفاظ على أمنه واستقراره .

وعلى فرض وجود من يصدق هذه الخرافة فمن يستطيع تبرير عدوان هذا الكيان المفتصب على المفاعل الذري العراقي الذي انشئ للأغراض السلمية وعلى الأراضي التونسية التي تبعد عنه مئات الكيلومترات . ومع ذلك وللأسف الشديد فهناك من يقدم لهذا الكيان الدعم المادي والمعنوي الكبير كما يقدم له الأسلحة الحديثة ليقتل بها الشعب العربي أينما وجد وعلى أي أرض كان .

ان القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في الشرق الاوسط وكل التفاعلات والمشاكل الجانبية الموجودة في تلك المنطقة ما هي الا نتاج لتلك المشكلة الرئيسية ، ولن تعرف هذه المنطقة الحساسة من العالم استقرارا أو هدوءا قبل أن تحل هذه القضية الحل الانساني العادل الذي يعيد الشعب الفلسطيني الى وطنه الذي شرد منه ويسمح له بإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

أما في حالة عدم التوصل لهذا الحل وبقاء العدو العنصري الصهيوني يمارس غطرسته وبطشه على الشعب العربي الفلسطيني ويتحدى مبادئ القانون الدولي وأبسط الحقوق الانسانية ، ويعمل بكل ملف على حرمان الشعب الفلسطيني من حقه التاريخي في وطنه ، وطمس حضارته وهويته ، وتدمير مؤسساته التعليمية والثقافية والاجتماعية ، فستظل المشكلة قائمة ولنترقب جميعا مزيدا من المشكلات والنتائج السلبية .

الى جانب القضية الفلسطينية هناك قضية هامة جدا وعلى وجه كبير من الخطورة ألا وهي الحرب العراقية الايرانية .

لقد دخلت الحرب الدائرة بين العراق وايران عامها السابع ، وكلنا يعلم مدى ما ألحقته هذه الحرب من خسائر فادحة بالطاقات البشرية والاقتصادية لكل من الدولتين الجارتين المسلمتين ، ومدى ما يولده استمرارها المتصاعد لدى جميع دول المنطقة من قلق شديد لما ينطوي عليه من تهديد خطير لامننا واستقرارها ، بل لامن واستقرار العالم أجمع ، بسبب ما له من تأثير سلبي على حرية الملاحة وبالتالي على التعاون والتبادل التجاري العالمي ، ولقد بذلت دولة قطر مع شقيقاتها دول مجلس التعاون الخليجية العربية والدول العربية والاسلامية الاخرى قصارى جهدها لانهاء هذه الحرب

المدمرة ولدعوة المجتمع الدولي - وبخاصة منظمته العليا الامم المتحدة - ليسعى بكل امكانياته للتوصل الى تسوية سلمية تحفظ لكل من الدولتين مصالحهما المشروعة وحقوقهما التاريخية الثابتة ، وأنه لمن المؤسف حقا ان نرى أن كل هذه الجهود الكبيرة الدولية والعربية والاسلامية ، التي بذلت ولا تزال تبذل فعلا لتحقيق هذا الهدف لم توفق حتى الآن .

ونحن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، اذ نرحب بموقف العراق الايجابي الذي تمثل في الاستجابة لتلك الجهود ، وعرض مقترحات لاحلال السلام بين البلدين ، لا نزال نأمل في أن تتغلب الحكمة فتستجيب ايران بدورها لنداء العالم الاسلامي بل ولدعوة العالمية الاجماعية التي تناشد الدولتين وضع حد نهائي سريع لهذه الحرب بينهما ، على أساس حل سلمي يقوم على الركائز الاساسية للسلام العادل المنشود ألا وهي صون الحقوق المشروعة ، وحسن الجوار واحترام السيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

تنظر دولة قطر على معيد آخر بقلق بالغ لما يجري في أفغانستان باعتبارها إحدى بؤر التوتر في المنطقة ولكونها أيضا بلدا اسلاميا تربطنا به وشائج تاريخية قوية .

ان تواجد قوات اجنبية على أرض تلك البلاد رغم ارادة شعبها يشكل تهديدا خطيرا لامننا وسلامتها ، ويشير بالتالي مراعا مستمرا لا يعرف حده ومداه .

وان بلادي لترجو أن يتم سحب تلك القوات في أقرب الاجال وأن يمكن الشعب الافغاني من اقامة نظامه السياسي الذي يناسبه .

ان الوضع الراهن في جنوب القارة الافريقية يشكل أحد اهتماماتنا الرئيسية وان أملنا لكبير في أن يتم التوصل قريبا لوضع الحلول المناسبة لما يجري في مناطق التوتر ، ووضع حد لمعاناة شعوبها ووقف الاعتداءات المتكررة التي يقوم بها نظام بريتوريا العنصري ضد الدول المحيطة به والقريبة منه ، وأن يلتزم هذا النظام البغيض بقرارات الامم المتحدة ، ويمكن الشعوب الافريقية من حكم نفسها بنفسها .

ولقد شاركت بلادي في أعمال مؤتمر القمة الاخير لدول عدم الانحياز والذي عقد بمدينة هراري عاصمة زيمبابوي والتي كانت سابقا معقلا من معازل النظم العنصرية في القارة الافريقية ، ولكن شعبها البطل أعطى المثل والقذوة في الكفاح الوطني والصمود البطولي في وجه العنصريين الى أن نال استقلاله وحريته .

ولقد تبنت بلادي كافة مقرارات ذلك المؤتمر وخاصة ما يتناول منها مشكلة الفصل العنصري في جنوب افريقيا وسياسات نظام بريتوريا التي تنكر حق الاغلبية الوطنية في الاشتراك في حكم بلادها ، وأنها لتؤكد تأييدها وتضامنها مع الكفاح العادل لشعب ناميبيا البطل بقيادة منظمة سوابو وكذلك الكفاح الشجاع الذي تخوضه الاغلبية الوطنية في جنوب افريقيا ضد الاقلية العنصرية الحاكمة هناك . وتقع على دولنا جميعا مسؤولية التعاون في ما بيننا لتعبئة الرأي العام العالمي لمناصرة هذه القضايا العادلة .

وإننا لنهيب بالدول المتعاونة مع تلك الأنظمة العنصرية أن تتوقف عن دعمهما ماديا وعسكريا وأن تعمل على مقاطعتها تجاريا لتجبرها على التخلي عن سياساتها العنصرية المطبقة بلا رحمة على شعوب تلك الدول المناضلة .

لقد تابع وفد بلادي باهتمام كبير أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي خصت لبحث الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، وإننا إذ نرحب بالإعلان الصادر عن تلك الدورة وبالنوايا الحسنة التي عبّرت عنها الدول الصناعية أثناء المناقشات ، نلجئ أن تترجم تلك النوايا إلى أعمال إيجابية فسي أقرب وقت ممكن وأن يقوم المجتمع الدولي بواجبه الإنساني نحو إغاثة بلدان القارة الافريقية التي عانت من تراكم الآثار السلبية لمجموعة من الظروف معظمها خارج عن إرادة تلك البلدان ، ولا يمكن علاجها إلا بتضافر جهود المجتمع الدولي تأييدا وتدعima لجهود الدول الافريقية نفسها من أجل التغلب على الآثار السيئة لوضعها الاقتصادي الحرج .

إننا نتطلع مخلصين إلى مجتمع دولي يسوده الأمن والسلام ، وتعيش كافة دوله وشعوبه متساوية ومتعاونة . وفي هذا الإطار نكرر نداءاتنا لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي لوضع حد للحرب الباردة القائمة بينهما ، والتي زادت حدتها في السنوات الأخيرة ، ونناشدتهما وقف سباق التسلح والتهديد بتدمير البشرية والعمل على تحسين فرص السلام والاتفاق على حلول عادلة للمشاكل المزمنة والطارئة القائمة في جميع بؤر التوتر ، سواء في منطقة الشرق الاوسط أو في جنوب افريقيا أو في أمريكا اللاتينية ، خدمة للسلام العالمي ولإنسانية جمعاء .

ما زالت الازمة الاقتصادية العالمية تعمق بالبلدان النامية معرّضة كافة المجتمع الدولي للوقوع في حبالها والإصابة بنتائجها ، نظرا لتشابك وتداخل مصالح العالم وعدم القدرة على فصل مصلحة أي بلد عن مصالح البلدان الاخرى . لقد تزايدت أعباء الديون والفوائد المترتبة عليها ، فارتفعت مديونية دول العالم الثالث إلى أرقام خيالية ، كما تدهورت شروط التجارة الدولية وظهرت الآثار السلبية لسياسة

الحماية الجمركية التي تفرضها الدول الصناعية . كما انخفضت أسعار السلع الاساسية المنتجة في الدول النامية ، في الوقت الذي ارتفع فيه التضخم وزادت الاسعار في الدول الصناعية .

إن تأزم الوضع الاقتصادي عامة والمتمثل بالتضخم والركود وانخفاض أسعار المواد الخام يفرض على المجتمع الدولي أن يمعن النظر في ضرورة استئناف الحوار بين الشمال والجنوب للوصول إلى اتفاق بين الدول الصناعية والنامية نحو إقامة نظام اقتصادي جديد أو تحسين النظام الاقتصادي الدولي القائم . وعندئذ فلنا اليقين بأن الكثير من المشاكل الاقتصادية القائمة حالياً ستجد سبيلها إلى الحل .

إن النمو الاقتصادي هو الوسيلة الوحيدة التي تتيح للدول النامية تسوية مشكلة ديونها الخارجية ، إذ أن مسألة تسوية هذه الديون أصبحت هي المشكلة الأولى لهذه الدول ، والتي قد تؤدي بها إلى الانهيار المالي . وفي هذا السياق ولانعاش النمو والتنمية ، فإننا نرى أن تزيد الدول المتقدمة من طلبها على صادرات الدول النامية ، مع إجراء تخفيض حقيقي في نسبة الفوائد المستحقة على الدول المديونة ، كما نرى أن يجري العمل على زيادة حجم القروض المقدمة من المؤسسات المالية ومد فترة مدادها مع تقليل نسبة فائدتها .

ومن جانب آخر ، فإن على الدول النامية أن تطور سياساتها الاقتصادية من أجل إتاحة الفرصة لتحقيق نوع من عدم الزيادة في الاستهلاك ، مع الحرص على الاستفادة القصوى من القروض المقدمة إليها ، وذلك بإقامة مشاريع استثمارية مضمونة المردود وخلق فرص عمل للقوى البشرية الكبيرة لديها .

السيد ماندونفو بولا نياتي (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

باسم وفد زائير ، وباسمي شخصيا ، أود - بادئ ذي بدء - أن أهنيئ الرئيس على انتخابه لإدارة أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والأربعين . ويسرني أن أراه يتراكم الجمعية العامة ، خاصة وأنه ابن من أبناء العالم الثالث ورجل دولة موهوب . إن خبرته الدبلوماسية ، مقترنة بمعارفه المستفيضة بمنظومة الأمم المتحدة ،

تبشر بنجاح مداولاتنا . ولست بحاجة إلى القول بأن وفد زائير بومعه أن يؤكد له كامل تعاوننا .

وإلى ملفه ، السفير خايمي دي بينييس ، وهو شخصية محنكة ومرموقة في عالم الأمم المتحدة ، نعبّر عن تقدير وفدنا للطريقة البارزة التي قاد بها أعمال الدورة الأربعين والدورة التذكارية للجمعية العامة ، وكذلك دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة المكرمة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

وأخيرا ، أود أن أشيد إشادة خاصة بأميننا العام ، معادة خافيير بيريز دي كوبيار ، لتقريره البارع عن أعمال المنظمة الذي قدم فيه تحليلا واضحا وعميقا للمشاكل الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي حاليا . هذا التقرير الذي ينم عن الموضوعية والشجاعة في عرضه للحالة المتفجرة السائدة في جنوب افريقيا والاضاع الراهنة لاقتصادات البلدان النامية ، جاء تأكيدا للمخاوف المبررة لحركة عدم الانحياز فيما يتصل بهاتين المسألتين .

لقد بدأت الدورة الحادية والأربعون للجمعية العامة في وقت يشعر فيه المجتمع الدولي بعميق القلق إزاء المظالم اللاإنسانية السائرة التي تنزلها بالأغلبية السوداء في جنوب افريقيا أقلية بيضاء عنصرية بدعم من دول معينة . إن نظام بريتوريا يسعى إلى إدامة إحتلاله غير الشرعي لناميبيا وإلى عرقلة حصول ذلك الإقليم على الاستقلال .

ويتضح التحدي المستمر من جانب النظام العنصري للمجتمع الدولي والطريقة التي يتصرف بها كدولة مهيمنة تستغل المنطقة فيما يقوم ذلك النظام به من أعمال التخريب والإرهاب ضد الدول المجاورة المستقلة بغية زعزعة استقرارها لأنها تقدم المساعدة للوطنيين السود في جنوب افريقيا وناميبيا .

ولقد كان الرد من جانب نظام بريتوريا على الجولات العديدة من المفاوضات التي استهدفت إحلال السلام والأمن في ذلك الجزء من افريقيا ردا واحدا لا يتغير هو الرفض المستمر لأي حل وسط واللجوء المستمر للهجمات العسكرية على الدول المجاورة .

ودول خط المواجهة تعي تماما الاثام وأعمال القمع الدموي والوحشي التي تقتربها قوات بريتوريا العنصرية ، والتي أدت في السنوات الاخيرة إلى مقتل آلاف عديدة من الرجال والنساء والاطفال ، وتدمير الهياكل الاقتصادية الاساسية في تلك البلدان . وترحب زائير بالدعم السخي الذي قدمه مؤتمر القمة الثامن لحركة بلدان عدم الانحياز إلى دول خط المواجهة . وهذا دليل واضح على أن الاغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة تدين نظام بريتوريا العنصري ، وتؤيد الكفاح المشروع الذي يخوضه السود في جنوب افريقيا لاستعادة حقوقهم الاساسية ووفد زائير ، الذي يؤيد بلا تحفظ فرض جزاءات إلزامية شاملة على نظام بريتوريا ، يرى مع هذا أن المجتمع الدولي ينبغي أن يقدم تأييده الكامل إلى منظمة الوحدة الافريقية كيما تتمكن من إيجاد حل افريقي يتيح في أقرب وقت ممكن إقرار السلم والامن في الجنوب الافريقي ، مما يتيح بدوره لجميع بلدان المنطقة أن تكفل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية في سياق التعاون الاقليمي ، وتضمن في الوقت ذاته سيادة دولها وسلامتها الإقليمية .

وبالتالي فإن زائير توجه نداء ملحا إلى كل البلدان التي تقيم علاقات خاصة مع نظام بريتوريا لتكثيف ضغوطها على جنوب افريقيا لحملها على الإفراج دون شروط عن السيد نيلسون مانديلا وسائر السجناء السياسيين ، مما يهيئ الظروف المواتية لإرساء مناخ سياسي يتيح التفاوض بين السود والبيض لإقامة نظام ديمقراطي . وقد آن الاوان لأن توضح كل الشعوب الملتزمة بالسلم والعدالة عن تضامنها مع مجاهدي المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا .

وفي ناميبيا يضمن نظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا في نهبه المنهجي لموارد هذا الإقليم الطبيعية ، بالتواطؤ مع مصالح اقتصادية خارجية . وهذا يمثل انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة ، والمرسوم رقم ١ الخاص بحماية الموارد الطبيعية الناميبية الذي اعتمدته مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ١٩٧٤ . كما أن الحكومة العنصرية تواصل

اتخاذ خطوات تنتهك بها سلامة ناميبيا الإقليمية ، فهي تسعى إلى فصل خليج والغيبي عن ناميبيا ، وإعلان سيادتها على جزيرة بنغوين وغيرها من الجزر المقابلة للشاطئ . ولم يسبق على الإطلاق في الأزمنة الحديثة أن ووجه نظام بمثل هذه الإدانات والاستنكارات والانتهاكات . وبسبب تعنت هذا النظام ورفضه وضع حد للفصل العنصري يجري بحث فرض الجزاءات عليه من جانب الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي . ومع هذا ، ورغم هذه العزلة ، فإنه يتمادى في إقامة العراقل الخطيرة أمام حصول ناميبيا على الاستقلال . ولتبرير وجوده غير الشرعي في إقليم ناميبيا يسعى إلى إخضاع استقلال هذا الإقليم لاعتبارات لا صلة لها البتة بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي قبل حتى الآن بوصفه الأساس السليم الوحيد لتسوية مسألة ناميبيا سلميا . وينبغي لمجلس الأمن أن يخطّل في هذا الصدد بدور أساسي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين بدلا من التستّر وراء المزاوغات القانونية التي ترقى إلى التأييد الضمني لنظام بريتوريا .

لهذا يرى وفدي أن على الأمم المتحدة أن تتخذ خطوات عاجلة لكفالة تطبيق خطة الأمم المتحدة لناميبيا تطبيقا شاملا .

وإلى جانب مشاكل الجنوب تواجه قارة افريقيا مناطق اضطراب أخرى ، وأعني بها تشاد والمحراء الغربية . ففي تشاد نشهد تحديا خطيرا لمبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، وأضع في اعتباري بوجه خاص احترام سيادة الدول واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وعدم اللجوء إلى القوة في العلاقات بين الدول ، والتسوية السلمية للمنازعات . وتشكل الحالة في تشاد خطرا جسيما على السلم والاستقرار والأمن في افريقيا الوسطى ، إلّا أنها قبل هذا وذاك تمثل خطرا يهدد التوازن الذي يعد أمرا ضروريا بالنسبة للقارة الافريقية برمتها . وقد أدى لجوء حكومة شرعية وقعت ضحية لعدوان خارجي مافر إلى المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة ، إلى ظهور تفسيرات عديدة من جانب بعض الدول الأعضاء ، ولكن تلك الدول بعينها عندما تتعرض

للهجوم من جانب قوة خارجية تكون أول من يمي تماما معنى المادة الحادية والخمسين . وينطبق القول نفسه على احتلال جزء من أراضي دولة عن طريق قوات مسلحة تستمد الدعم والتأييد من الخارج بغية الإطاحة بالحكومة القائمة . وإذا كان من المسلم به بصورة إجماعية أن عملية فرض الأمر الواقع هذه غير قانونية وتشكل تهديدا للسلم والأمن ، فلا بد أن ينطبق الشيء نفسه على تشاد . فإن ذلك البلد ، العضو في منظمتنا ، يمر حاليا بفترة تقطع فيها أوصال إقليمه . ويجري تقسيمه إلى جزأين ، تحتل الجزء الشمالي منهما قوات مدعومة من الخارج .

وتبعاً لذلك فإنه يتعيّن على الأمم المتحدة أن تتخذ قراراً أثناء هذه الدورة تؤكد فيه من جديد مبادئ السلامة الإقليمية لتشاد وحرمة حدودها . وعليها أيضاً أن تطلب من أية قوات احتلال خارجية مغادرة تشاد ، فمن حق الشعب التشادي أن يمارس سيادته وحقه في تقرير المصير بحرية ، وله وحده أن يعمل من أجل إعادة توحيد بلاده في سياق المصالحة الوطنية التي تتحقق على يد حكومة انجamina .

وفيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية فإن جميع الأطراف المعنية متفقة على فكرة إجراء استفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة . ووفدي يؤيد جهود الوساطة التي تظلم بها تلك الأطراف مع الأمين العام للأمم المتحدة ، بالتعاون الوثيق مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ، عملاً بالقرار ١٠٤ الصادر عن مؤتمر القمة العشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية .

أما في الشرق الأوسط فلم يحرز أي تقدم منذ العام الماضي ، وما زال التوتر سائداً في المنطقة رغم القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الأربعين ، وأحدها يدعو إلى عقد مؤتمر دولي معني بهذه المسألة التي ما فتئت تدرج على جدول أعمال الجمعية العامة منذ قرابة ٤١ عاماً . وتبدي أطراف النزاع في تلك المنطقة معارفتها للحوار والتفاوض ، في حين قرر مجلس الأمن ، في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) أن المفاوضات ينبغي أن تبدأ فوراً .

لهذا ، يتعين على المجتمع الدولي أن يحمل الاطراف المعنية على التسليم  
بضرورة التغلب على العقبات النفسية والتاريخية والقانونية وغيرها من أجل إحلال  
السلم . وهذا السلم يفترض أولا وقبل كل شيء مراعاة العدالة والمساواة ، لأن الشعب  
العربي في فلسطين ، شأنه في ذلك شأن شعب إسرائيل ، من حقه أن يكون له وطن ودولة .  
ولقد تفهّمت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الامر منذ البداية ، حين أقرّت في  
٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ مبدأ إقامة دولة يهودية ودولة فلسطينية عربية ،  
باتخاذها القرار ١٨١ (د - ٢) المتعلق بتقسيم فلسطين .

وشانها ، لا يمكن أن يتحقق ذلك السلام إلا عن طريق تنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي اتخذته مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ والذي يقرر الشروط اللازمة لإرساء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . وهي : عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة أو عن طريق الحرب ، وانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ، وإنهاء حالات الحرب ، الاحترام والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي وحقوقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها بمنأى عن التهديدات أو أعمال القوة ، وضمان التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين ، وضمان الحرمة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة من دول المنطقة .

وأخيرا فإن هذا السلام الذي طال انتظاره في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا إذا اعترف بحقوق الفلسطينيين ، لأن انتهاك تلك الحقوق هو لب الصراع في الشرق الأوسط - بل وكان منشاءه .

وقد أقرت حتى قرارات الجمعية العامة - ٢٥٣٥ (د - ٢٤) الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ و ٢٢٣٦ (د - ٢٩) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ٢٢٧٦ (د - ٣٠) الصادر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ - بأن قضية فلسطين هي لب النزاع في الشرق الأوسط ، إذ حثت على بذل الجهود للوصول إلى حل شامل ، وأكدت مجدداً حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، وأنشأت اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وليس هناك شك في أن التنفيذ الكامل لتلك القرارات سيسهم بشكل حاسم في تحقيق التسوية النهائية الشاملة للمسألة .

وتعلق جمهورية زائير آمالها على الأمم المتحدة التي قامت - كجزء من مسؤولياتها التاريخية - بإعطاء دولة لليهود الشتات ، وقررت أن تنشئ دولة فلسطينية عربية - وعليها أن تمضي في إقامة تلك الدولة .

وهناك أربع مشاكل أخرى تشير قلق المجتمع الدولي في سياق نظره في الحالة في آسيا ، ألا وهي مشاكل أفغانستان وكمبوتشيا وكوريا والحرب الإيرانية العراقية .

وقد نشأت المسألتان الأوليان عن انتهاك مبادئ تكافؤ الدول في السيادة ، واحترام سيادة الدول واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ، وعدم التدخل ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية . وهذه الأعمال غير المشروعة تتعارض مع روح الميثاق التي بغيرها يطلق العنان للمغالاة في المطالب غير الرشيدة .

لهذا تعتبر زائير أنه لا بد من تحقيق التسوية العادلة الدائمة لمسألتها أفغانستان وكمبوتشيا عن طريق انسحاب جميع القوات الأجنبية من أراضي هذين البلدين اللذين يتطلع شعباهما إلى العيش في سلام واستقلال وشرف وكرامة وطنية ، وأن يظلّا عضوين كاملي العضوية في حركة بلدان عدم الانحياز .

وفيما يتعلق بالمسألة الكورية ، يحث وفد بلادي على مواصلة الحوار بين شطري كوريا لخدمة مصلحة شعبيهما .

في آسيا يخوض بلدان هما إيران والعراق ، وهما أيضا عضوان في حركة بلدان عدم الانحياز ، حربا بلا نهاية تؤدي بأرواح لا حصر لها وتُنزل بالبلدين خسائر مادية فادحة ، بينما تقف الأمم المتحدة عاجزة عن وضع إطار ملائم للمفاوضات من أجل إنهاء الأعمال الحربية . ويناشد وفد بلادي مرة أخرى وبإلحاح هاتين الامتتين أن تملا إلى قدر من التفاهم يمكن معه تحقيق التصالح والاخوة .

وفي أمريكا الوسطى ، علينا أن نشجّع تنفيذ وثيقة كونتادورا بشأن السلام والتعاون في تلك المنطقة وفقا للرغبات الصريحة للدول الموقعة عليها .

إن تحقيق السلم والأمن الدوليين ، وهو الهدف الاساسي للأمم المتحدة ، ينبغي أن تسعى جميع الدول الاعضاء إلى تحقيقه بنية تهيئة مناخ من الثقة بين الشعوب .

إلا أن السلام يتعرّض - لسوء الحظ - لخطر مستمر يتمثل في أعمال الارهاب التي اكتسبت الآن أبعادا ماثرة للقلق . وقد دعا القرار ٦١/٤٠ الذي اتخذته الدورة الاربعون الاحتفالية للجمعية العامة ، كل الدول إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة على الصعيد الوطني لتحقيق القضاء العاجل النهائي على مشكلة الإرهاب الدولي ، وإلى أن تفي

بالتزامات الدولية التي أخذتها على عاتقها ، وأن تحول دون اتخاذ أراضيها ساحة لشن أعمال موجهة ضد دول أخرى .

وتدل الأبعاد التي وصل إليها الإرهاب الدولي مؤخرا على إصرار بعض الدول الأعضاء على عدم تنفيذ ذلك القرار . لذلك ، يجب على الدورة الراهنة أن توصي باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على الإرهاب الدولي وللنهوض بعلاقات الثقة فيما بين الدول .

ويشكل سباق التسلح أداة قوية في يد من ينتهجون سياسة اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية ، وسياسة التخويف والإخضاع والهيمنة والتوسع . كما يؤدي سباق التسلح إلى اتساع الهوة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية ، ويعرقل الجهود الرامية إلى إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي ترفض البلدان الصناعية الأخذ به .

وفضلا عن هذا ، لا يمكن تبرير تعبئة موارد مادية وبشرية ومالية كبيرة لزيادة التسلح النووي . ونحن نعلم أن الفالسية الساحقة من البشرية تعاني من الجوع والفقر والعوز . وتحويل الموارد هذا يعد تصرفا أنانيا محضا ، مما يفرض إصرار الدول النووية على الإبقاء على أسعار المواد الأولية التي تحمل عليها من البلدان النامية عند أدنى مستوى ممكن ، لغرض واحد هو تعزيز مخزوناتا منها .

وهذه الدول نفسها تعارض الشروع في مفاوضات عالمية شاملة من أجل إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد لإعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية .

وبعبارة أخرى ، إن المعوقات الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية تنجم عن سباق التسلح النووي . ومن ثم ، فإن العلاقات بين الشمال والجنوب آخذة في التدهور بدلا من التحسن . فنحن نشهد تدهورا متزايدا في معدلات التبادل التجاري ، والمديونية المفرطة للعالم الثالث ، وزيادة التفاوت بين البلدان الصناعية والبلدان النامية .

وتتحمل الميزانيات أعباء جسيمة بسبب أعباء الديون التي تؤثر تأثيرا مباشرا على نمو البلدان النامية وتحول دون تنفيذ برامج الاستثمار . وفي الوقت الحالي ،

الذي تتطلع فيه افريقيا إلى تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة المكرمة للحالة الاقتصادية الخطيرة في افريقيا ، من المرغوب فيه جدا أن ينفذ تعهد المجتمع الدولي بتقديم ما يصل إلى ٣٠ في المائة من التمويل اللازم للبرنامج في الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

لقد وافقت جمهورية زائير - رغبة منها في تحقيق إنعاش اقتصادها - على بذلك تفضيات جسام ، وقبلت خطة إعادة الهيكلة الاقتصادية والمالية التي اقترحها صندوق النقد الدولي ، وهي تتلخص في خفض النفقات الحكومية ورفع القيود عن الأسعار وتشجيع القطاع الخاص .

واستجابة لدعوة رئيس الدولة المارشال موبوتو سيكي سيكو الرئيس المؤسس للحركة الشعبية للشورة ورئيس الجمهورية ، وإعرابا عن الإخلاص والوفاء لشخصه ، أبدى شعب زائير خلال أربع سنوات روح الانضباط والتضحية . غير أننا لاحظنا أن التطبيق الصارم لتلك السياسة أدى إلى الحد من الاستثمارات الاستثمارية وإلى تراجع الانتاج والارتفاع الشديد في أسعار ضرورات الحياة الأساسية . فضلا عن ذلك أدى عدم توافر الاستثمارات للزراعة إلى تعرض هذا القطاع لحالة خطيرة من الركود بل والانحسار مما وضع عقبات في سبيل الارتفاع بمستوى المعيشة في حين أن المهمة الرئيسية لكل حكومة هي العمل على تحسين الأحوال الاجتماعية لشعبها . وأدى ذلك الوضع الذي نتج عنه عمليا خنق اقتصادنا إلى إضعاف القدرة الإنتاجية للقطاعين الزراعي والصناعي وإلى زيادة التضخم .

وهل من العدالة أن نتوقع من البلدان النامية أن تستمر في تخصيص مبالغ ضخمة لسداد ديونها الخارجية في حين أن حصيلتها من التصدير انخفضت انخفاضاً حاداً نتيجة لهبوط أسعار السلع الأساسية ؟

وبينما تؤكد زائير استعدادها لمواصلة تنفيذ البرنامج الذي اتفقت عليه مع صندوق النقد الدولي ، فإنها ترى على ضوء تجربتها أنه ينبغي لسياسة الصندوق أن تراعي بدرجة أكبر احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان بدلا من اتباع سياسة يمكن أن تعتبر في الوقت الحالي شكلا جديدا من الاستعمار المقنع .

وترى زائير أن سداد الديون لا يجوز أن يتم على حساب مستويات معيشة الشعوب في بلدان العالم الثالث أو على حساب الاستثمارات اللازمة لتقدم هذه البلدان وتنميتها .

وزائير بوصفها عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز وفي مجموعة ال ٧٧ سوف تعمل مع سائر أعضاء هاتين المجموعتين لتحقيق أهداف الاعتماد الجماعي على الذات والوصول إلى شكل من التعاون الدولي يتلاءم مع الواقع الراهن .

وتعتزم زائير في هذا الصدد أن تستمر في المشاركة الفعالة في أعمال الأمم المتحدة . وهي تقدّر تماما التوصيات التي قدمها الفريق رفيع المستوى للخبراء الحكوميين الدوليين المكلف ببحث كفاءة الاداء الإداري والمالي للمنظمة . وسوف يتناول وفدي تلك التوصيات عندما تناقش الجمعية العامة تقرير الفريق . إلا أن وفدي يود في هذه المرحلة أن يؤكد إخلاصه لمبادئ المساواة والسيادة بين الدول الاعضاء المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة . ويحدونا الأمل أن تؤدي هذه التوصيات إلى تعزيز دور الأمم المتحدة وإعلاء مبادئ الميثاق ومقاصده التي لا يجوز المساس بها .

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن استرعي انتباه الجمعية إلى وضع ناسف له كلنا ، فما زال الجنس الاسود ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين يتعرض للإهانة ويحرم من كرامة الإنسان . وفي مواجهة هذا الوضع قدم رئيس جمهورية زائير المارشال موبوتو ميسي سيكو فكرته الخاصة بإنشاء رابطة لدول افريقيا السوداء . وفي اعتقادنا أن هذه الرابطة يمكن أن تكون مكانا يلتقي فيه السود من الشتات في أنحاء العالم ، كما يمكن أن تكون إطارا مناسباً للتنسيق ومناقشة المشاكل الخاصة بالجنس الاسود .

وآتمنى للدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة لمنظمتنا كل نجاح في أعمالها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا إلى المتكلم الأخير مساء هذا اليوم وسوف أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الكلمة لممارسة حق الرد . وأود أن أذكر الجمعية أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ تكون ممارسة حق الرد في الأولى في حدود ١٠ دقائق وفي المرة الثانية في حدود ٥ دقائق وأن تتكلم الوفود من مقاعدها .

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الليلة الماضية ، عندما تكلم ممثل نظام كابول ممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به وزير خارجية باكستان ، قدم بعض الملاحظات والمزاعم ضد حكومتي تستلزم مني أن أدلي بهذا البيان ممارسة لحقنا في الرد .

ونلاحظ أن ممثل كابول أقر بأن شعب أفغانستان خاض في تاريخه صراعا باسلا ضد السيطرة الأجنبية وأن ذلك دفعه في بعض الأحيان إلى انتهاك حدودنا مما أدى إلى خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات . كما اعترف بأن بعض أعمال التخريب والأعمال الهدامة وقعت في أراضينا ، غير أنه نسب تلك الأفعال إلى عنصر خيالي محض وصفه بأنه :

"الحرب غير المعلنة التي يشنها على أفغانستان الامبرياليون ومريدو

الهيمنة والقوى الرجعية الأخرى" . (A/41/PV.15 ، ص ٩٧)

وهو بهذا يحمي ويبرئ القوات السوفياتية في أفغانستان والتي يبلغ عددها ١٢٠ ألفا والتي يعتبر وجودها وكتبها لشعب أفغانستان السبب الحقيقي للحالة الحالية في أفغانستان والتي أجبرت تلك سكانها على البحث عن مأوى في البلدين المجاورين - باكستان وإيران . كما أنه يتجاهل عدم وجود جندي واحد من أي بلد أجنبي ، باستثناء الاتحاد السوفياتي ، في أفغانستان في الوقت الحالي .

وهذه ليست المرة الأولى التي يمد فيها المتحدث باسم السلطات المتواطئة مع الاحتلال الأجنبي المقاتلين من أجل الحرية بأنهم "عصابات ومرتزقة" ولا يستطيع إنسان مهما بلغت سذاجته أن يصدق أن خمسة ملايين نسمة هم تلك سكان أفغانستان يمكن أن يهجروا ديارهم ومساكنهم بسبب أعمال ترتكبها عصابات ومرتزقة . فهم في الواقع قد هجروا ديارهم بسبب الاضطهاد الذي تعرضوا له ولأن مساكنهم ومحاصيلهم قد دُمّرت ولأن الرجال والنساء والأطفال تعرضوا للقتل والتشويه في حرب استمرت سبع سنوات ضد قوات أجنبية محتلة تدعم نظاما لا يحظى برضاء الشعب .

وقد جاء في الأنباء الأخيرة من كابول حديث عن خطة قاسية لاقتلاع أعداد كبيرة من أبناء القبائل من ديار آبائهم في الجنوب الشرقي لأفغانستان ونقلهم إلى المنطقة الغربية المتاخمة لإيران . ونحن في باكستان نشعر بقلق شديد لهذه الأنباء التي قد تكون مقدمة لحركة هجرة واسعة جديدة من اللاجئين إلى باكستان .

وقدم زعم مخجل مؤداه أن حالة اللاجئين تُعرض بصورة مبالغ فيها في باكستان من أجل الحصول على تبرعات من الخارج تستخدمها باكستان لمصلحتها الخاصة . ومعسكرات اللاجئين في باكستان التي تضم أكبر تجمع من اللاجئين في العالم مفتوحة أبوابها للتفتيش من جانب الوكالات الدولية . ومن الحقائق التي يمكن التثبت منها أن تكاليف معسكرات اللاجئين هذه تبلغ مليونين من الدولارات في اليوم ، وأن باكستان تتحمل نصف هذه النفقات اليومية من مواردها الخاصة أي أنها تتحمل مليون دولار كل يوم .

ولئن كانت المقاومة داخل أفغانستان ضد قوات الاحتلال الاجنبي هي الشاغل الوحيد لشعب أفغانستان ، فإن باكستان تتأثر تأثراً عميقاً بعواقب نضال الشعب الافغاني ، وهي مهتمة اهتماماً شديداً بالتوصل إلى تسوية سياسية مبكرة لإنهاء هذه الحالة المأسوية في بلد مجاور . ولهذا السبب ، وضعنا ثقتنا في المفاوضات التي تشارك فيها الأمم المتحدة ، ولن نترك طريقاً لا نسلكه لتأمين نجاحها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية السماح له بالرد على بيان أدلى به أحد المتكلمين في المناقشة العامة . واعتزم أن أعطيه الكلمة ليبدلي ببيان للرد ، على أساس قرار الجمعية العامة ٢٢٢٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، مع إيلاء الاعتبار الواجب للقرار الذي اتخذته رئيس الدورة الحادية والثلاثين والسوابق التي تمت في ظل ظروف مماثلة خلال الدورات المتعاقبة للجمعية .

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : مرة أخرى تدنّي قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة . إذ أدلى إسحاق شامير الإرهابي القاتل ببيان أمام هذه الجمعية صباح اليوم بالرغم من أن يديه لاتزالان مخصبتين بالدماء البريئة لأول مبعوث سلم للأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت . فشامير ، كما نعلم جميعاً ، كان قائد عصابة شترن الإرهابية ، وزعيماً لزمرة ليحي الفاشية ، وقائدا لعصابة ليكود - وهي عصابة لم تخجل من إقامة تحالف بين عصابة إرغون زفاي ليومي التي كوّنها مناحم بيغين ونظام هتلر النازي في الثلاثينات .

لقد كان خطابه شريراً . إذ تجرّأ على أن يتكلم فيه عن المثل العليا التي ألهمت الآباء المؤسسين لهذه المنظمة . وهو بالتحديد لم يستطع أن يذكر بالمادة الأولى للميثاق ، والتي تطالب مبادئها بصيانة السلم والأمن الدوليين وقمع العدوان ، وكذلك احترام حق تقرير المصير للشعوب - وهنا أود أن أضيف أن من بين هذه الشعوب

الشعب الفلسطيني . فيما له من نفاق وأكاذيب ، لكن لا يمكن لأحد أن يستهين بذلكاء المجتمع الدولي إلى ما لا نهاية وبلا عقاب .

إن شامير لم يشعر بالخجل في أن يشير إلى بعض أعمال للأمم المتحدة ، مثل إنشاء دولة إسرائيل ، على حساب تقسيم فلسطين ، على أمل أن يكون هذا المخلوق دولة محبة للسلم . لكنها تحولت إلى وحش يدمر المنطقة ويهدد السلم والأمن الدوليين ، وحش مصمم على ارتكاب المذابح والمخارق ، وعلى إبادة شعب بأكمله هو الشعب الفلسطيني .

لقد أشار شامير بدلا من ذلك إلى موارد الأمم المتحدة القيمة التي تنفق . وقال إنها موارد يمكن أن تستخدم لمحاربة الجوع والفقر . وأود أن أضيف إليها البؤس الناجم عن السياسات الصهيونية . ومع ذلك ، دعونا ننظر إلى النفقات الحالية . فالجمعية العامة تعرف جيدا أنها أقرت انفاق أكثر من ١٥٠ من ملايين الدولارات الأمريكية سنويا لمجرد الحفاظ على إحدى قوات صيانة السلم التابعة لها وهي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، والتي شكّلت في عام ١٩٧٨ لضمان الانسحاب الكامل لقوات الغزو الإسرائيلي من لبنان . وحتى الآن ، لاتزال إسرائيل ترفض الانسحاب .

لقد تغوّه شامير بكلمات رنانة مثل "القيم الأخلاقية والديمقراطية" . لكن ما هي "القيم الأخلاقية والديمقراطية" لطفمة هي العضو الوحيد الذي وصفته الأمم المتحدة على أنه قوة محتلة ؟ إن الاحتلال العسكري لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون نموذجا لسلوك الديمقراطية . إلا أنه فيما يتعلق بمسألة القيم الأخلاقية ، رفع الإسرائيليون ممن يتعلقون بالشرعية القانونية أصواتهم عندما أدانوا شامير وتوجيهاته إلى "شين بيت" ، جهاز الخدمة السرية الإسرائيلية . بقتل السجناء الفلسطينيين . وأود أن أشير فقط إلى ما نشر صباح اليوم في صحيفة "نيويورك تايمز" إذ قالت :

من الذي يخدعه شامير عندما يتكلم عن الفصل العنصري ، وهو عنصرية عقائدية خالصة تشابه تماما - من الناحية الأيديولوجية - الصهيونية التي تمارسها طفمة

تل أبيب ، والتي نشرت مؤخرا فقط قانونا جديدا يضي الطابع المؤسسي على العنصرية والتمييز العنصري ؟ وكيف يجرؤ شامير على إدانة الفصل العنصري في وقت تقوم فيه طقمته ودوائر الاعمال التابعة له بالمساعدة في تسويق ما قيمته ١,٢ من بلايين الدولارات الامريكية سنويا من الماس الذي يسرقه نظام الفصل العنصري من ناميبيا ؟ ربما كان يدين النظام نظريا ، لكنه عمليا يمد نظام بريتوريا بشبكة امان لجعل كل التدابير الرامية إلى فرض جزاءات إلزامية شاملة ضد نظام بريتوريا غير فعالة .

صحيح قد لا يكون العنف هو الطريق إلى الإصلاح ، لكنه بالتأكيد هو الخيار الوحيد المتروك للمقاتلين في سبيل الحرية ، عندما تعرقل عملية السلم .

لقد تكلم شامير عن مساعدة جنوب افريقيا فيالها من نكتة تصدر عن بلد مشغل بالديون ، تبلغ ديونه الوطنية ٢,٥ من بلايين الدولارات الامريكية يمثل نصيب الفرد منها ثمانية آلاف دولار ، ما لم تكن المساعدة المزعومة تقدم لتغطية نشاط تخريبي في صالح الخطط الامبريالية للولايات المتحدة والشركات عبر الوطنية وغيرها . فنحن جميعا على علم بالتهديدات المستمرة التي نشرت منذ بضعة أيام والموجهة من جانب الولايات المتحدة إلى رئيس منظمة الوحدة الافريقية .

اسمحوا لي أن أؤكد هنا أن الشعب الفلسطيني قد أوضح موقفه وأعلن عن تطلعاته عن طريق ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية . ونحن نؤيد تمام التأييد بل ونتمسك تماما بالتسوية السلمية عن طريق عقد مؤتمر سلم دولي بمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما في ذلك ، بطبيعة الحال ، حكومة إسرائيل وهي المعتدية ، وعلى أساس مبادئ الميثاق وكل - وأكرر كل - القرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة دون أي انتقاء أو تمييز وتحت رعاية الامم المتحدة وإشرافها .

إن مجلسنا الوطني يؤيد هذه العملية . لكن على الجانب الآخر أعلن شامير صباح اليوم رفضه لمبادرات السلم . بل إنه في بلده اعتبر ذلك جريمة بالنسبة للمواطنين الإسرائيليين المحبين للسلم ، والذين سيُزج بهم في السجن ثلاث سنوات ، إذا ما أظهروا شجاعة كافية ومدوا أيديهم إلى أيدينا الممدودة للسلم . إن عملية

كامب ديفيد لم تحقق سلماً . فهي قد فشلت ببساطة لأن الفلسطينيين لم يكونوا هناك في حين أن الطرف الرئيسي في الصراع هو الشعب الفلسطيني . فعلى النقيض تماماً ، استخدمت اتفاقات كامب ديفيد على نحو مكرر من جانب إسرائيل لغزو بل واحتلال جزء كبير من لبنان منذ عام ١٩٧٨ .

وإنني أسال اليوم : هل مستجيب إسرائيل للتحدي ، وللمطالبتنا بالسلم ، وهي مطالبة صادقة لتجنب شعوبنا آفة الحرب والمزيد من العنف ؟ فما حدث فيه الكفاية ، والطريق إلى السلم يمر من خلال قاعة مجلس الأمن بمشاركة كل أطراف النزاع . وبطبيعة الحال ، الأطراف الرئيسية الآن هي منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني . وحكومة إسرائيل ، وطبعا الأطراف العربية الأخرى في النزاع وأعضاء مجلس الأمن . وإلا فما من خيار متاح أمامنا سوى النضال المسلح المشروع ضد الدولة المحتلة وقوى الاحتلال . وقد أوضح ذلك في قرار الجمعية العامة ٦١/٤٠ الذي اعتمدته الجمعية بالإجماع في العام الماضي . وهذه دعوة للسلم فهل سيقبلون التحدي ؟ وهل ستعطى للسلم فرصة ؟

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠